الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق

ميدان الحقوق والعلوم السياسية

تخصص إدارة الكترونية وخدمات رقمية

دور الرقمنة في تعزيز الشفافية ومحاربة الفساد في الإدارة العامة الجزائرية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي، تخصص: إدارة الكترونية وخدمات رقمية

إعداد الطالب:

بقريش عبد الحكيم

إشراف الأستاذة:

عبد العزيز سلمى عشبة

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	المؤسسة الجامعية	الصفة
عبد الوهاب دراج	أستاذ محاضر (ب)	جامعة المسيلة	رئيسا
سلمى عشبة عبد العزيز	أستاذ محاضر (ب)	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
مروة فريجة	أستاذ محاضر (ب)	جامعة المسيلة	مناقشا

تاريخ المناقشة:14-06-2025

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق

ميدان الحقوق والعلوم السياسية

تخصص إدارة الكترونية وخدمات رقمية

دور الرقمنة في تعزيز الشفافية ومحاربة الفساد في الإدارة العامة الجزائرية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي، تخصص: إدارة الكترونية وخدمات رقمية

إعداد الطالب:

بقريش عبد الحكيم

إشراف الأستاذة:

عبد العزيز سلمى عشبة

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	المؤسسة الجامعية	الصفة
عبد الوهاب دراج	أستاذ محاضر (ب)	جامعة المسيلة	رئيسا
سلمى عشبة عبد العزيز	أستاذ محاضر (ب)	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
مروة فريجة	أستاذ محاضر (ب)	جامعة المسيلة	مناقشا

تاريخ المناقشة:14-06-2025

ملحق بالقرار رقم ....1082.... المؤرخ في ..... 27 ديسمبر 2020

الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي:

نموذج التصريح الشرفي
الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

أنا الممضي أسفله.

السيد(ة): بغرستراعبد الحكيم الصفة: طالب. أستاذ. باحث طالب

العامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم 109360313 والصادرة بتاريخ 2023-07-06

المسجل(ة) بكلية / معهد الحقوق والعلوم السياسية القسم الحقوق

والمكلف(ة) بانجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج. مذكرة ماستر. مذكرة ماجستير. أطروحة دكتوراه).

عنوانها: دور الرقمنة في تعزيز الشفافية ومحاربة الفساد في الإدارة العامة الجزائرية

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه .

التاريخ: 2025.06.09

توقيع المعني (ة)

المحامي
خليفي صابر

شكر وتقدير

الحمد لله على توفيقه لنا على إتمام هذا العمل

وفائق الشكر والامتنان والتقدير والاحترام للأستاذة الدكتورة:

عبد العزيز سلمى عشبة

الذي أشرفت على هذا البحث من بدايته إلى نهايته،

ناصحة ومرشدة جزاها الله عنا كل خير.

كما لا يفوتنا التوجه بالشكر الجزيل

إلى أعضاء اللجنة المناقشة لهذا البحث

وإلى كل من ساهم في إخراج هذا العمل إلى النور ولو بالدعاء.

إهـــــــــداء

إلى الوالد الكريم رحمه الله

وأسكنه الفردوس الأعلى

إلى أمي الكريمة أطال الله في عمرها

قال عزّ وجل:

﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا﴾

الإسراء: 23

إلى السند زوجتي الكريمة

إلى إخوتي وأخواتي

إلى الأحباب والأصدقاء

بقريش عبد الحكيم

قائمة المختصرات

ج.ر.ج.ج: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية

ط: طبعة

ص: الصفحة

ب.س.ن: بدون سنة نشر

مُقَدِّمَةٌ

مقدمة

شهد العالم مع بدايات القرن العشرين طفرة في المجال التكنلوجي على المستوى العالمي، ترتب عليها ضرورة استخدام جميع المؤسسات لأنماط إدارية حديثة تواكب التطورات الحاصلة في مجال تكنلوجيا المعلومات والاتصال، وبرز من هذه الأنماط الرقمنة (الإدارة الإلكترونية) التي حلت محل الإدارة التقليدية.

أصبح تطبيق نظام الرقمنة ضرورة حتمية يجب السعي إليها في كل دولة عصرية تريد أن تواكب تطورات عصر الثورة الرقمية، ولا تتخلف عن نهضة المعلومات العالمية وذلك لما لهذا النظام من ايجابيات خاصة في مجال الإدارة العامة وما تقدمه من خدمات، ما يجعل التحول إليه من الضرورات كونه يتميز بسرعة الانجاز وانخفاض التكاليف وتبسيط الإجراءات.

فالرقمنة تعد نظاما فعالا لمواجهة الفساد بالنظر إلى آلياتها من رقابة وتوقيع الكتروني وخدمات رقمية، حيث تعتبر ظاهرة الفساد والفساد الإداري بصورة خاصة ظاهرة عالمية شديدة الانتشار ذات جذور عميقة تأخذ إبعادا واسعة تتداخل فيها عوامل مختلفة يصعب التمييز بينها وتختلف درجة شموليتها من مجتمع إلى خر، ولقد حظيت ظاهرة الفساد عموما باهتمام الباحثين في مختلف الاختصاصات كالاقتصاد والقانون وعلم السياسة وعلم الاجتماع.

رغم سعي الدولة الجزائرية في مواكبة العالم الرقمي بانتهاجها استراتيجية للتحول الرقمي، ويتجلى ذلك في توجه مختلف قطاعاتها العامة إلى تطبيق الرقمنة والتخلي عن الإدارة التقليدية إلا أنّها تواجه عدة تحديات لتطبيقها.

ولهذا الموضوع **أهمية** تبرز من زاويتين: علمية أو أكاديمية نظرًا لقلة الدراسات التطبيقية المتخصصة في العلاقة بين الرقمنة ومحاربة الفساد في الجزائر، وعملية، لما له من ارتباط وثيق باستراتيجيات الدولة الحديثة لتحديث الإدارة العمومية، كما ورد في مخطط عمل الحكومة الجزائري، فالتحول الرقمي لا يُعد ترفًا تقنيًا بل أداة جوهرية لتعزيز ثقة المواطن بالإدارة وتحقيق فعالية الخدمات العمومية.

وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على كيفية مساهمة الرقمنة في دعم الشفافية ومحاربة الفساد الإداري، وأيضا ازالة الغموض على مفهوم الرقمنة والإدارة الإلكترونية، والتعرف على ظاهرة الفساد الإداري، ولقد تم اختيار هذا الموضوع انطلاقًا من **دوافع أو أسباب** منها ما هو شخصي ومنها ما هو موضوعي، فالسبب الشخصي هو الرغبة في التعرف على موضوع العصر ألا وهو الرقمنة كون عملي في التربية التي نالت نصيبا كبيرا منها، وسبب موضوعي يتمثل في الإسهام في إثراء النقاش الأكاديمي حول دور الرقمنة في تعزيز الشفافية ومحاربة الفساد، وتسليط الضوء على التجربة الجزائرية في هذا المجال، خصوصًا في ظل الإعلانات المتكررة عن رقمنة المرافق العمومية دون دراسات تحليلية لنتائجها.

وككل بحث اكاديمي تعترضه **صعوبات** واجهتني عدة عصوبات منها عنوان البحث كبير يتطلب أكثر من فصل لدراسته، ونحن ملزمون بفصلين فقط، بالإضافة الى قلة الدراسات المرتبطة بواقع الجزائر في التحول الرقمي، خاصة مع المصادقة على استراتيجية الجزائر في التحول الرقمي في هذه السنة السنة، وأيضا قلة المراجع واحتوائها على نفس المعلومات.

تنطلق هذه الدراسة من **الاشكالية** التي مفادها: "**الى أي مدى ساهمت عملية رقمنة الإدارة العامة في الجزائر على تعزيز الشفافية ومحاربة الفساد في الإدارة العامة الجزائرية؟:**

وتندرج تحت هذه الإشكالية تساؤلات فرعية تتمثل في:

- ما مفهوم الرقمنة والشفافية والفساد الإداري؟
- ما هو واقع تطبيق الرقمنة في الإدارة العامة؟
- ما هي الآليات الرقمية لمحاربة الفساد في الإدارة العامة؟
- ماهي التحديات التي واجهت التحول الرقمي في الإدارة العامة الجزائرية؟

وقد اعتمدنا في دراستنا على المنهج **الوصفي التحليلي** الذي يعتبر أداة لدراسة الظواهر أو المشكلات من خلال وصفها بطريقة علمية للوصول الى تفسيرات منطقية لها دلائل وبراهين تمنح الباحث القدرة على وضع أطر محددة للمشكلة من خلال تحليل المعلومات ثم جمعها،

ولقد استخدمناه في الدراسة من خلال تحديد كل من مفهوم الرقمنة وكذا الشفافية والفساد الاداري وتحديد الآليات الالكترونية للحد من الفساد الاداري.

بُني البحث على **خطة** تتكون من فصلين: الفصل الأول بعنوان الإطار النظري والمفاهيمي للرقمنة والشفافية والفساد الإداري، قسمناه إلى مبحثين المبحث الأول: الرقمنة وأبعادها الإدارة العامة، والمبحث الثاني: الفساد الإداري والشفافية في بيئة عمل الادارة العامة.

أما الفصل الثاني واقع تطبيق الرقمنة كآلية لتعزيز لشفافية ومحاربة الفساد الإداري في الجزائر، بدوره قسمناه إلى مبحثين، المبحث الأول: بعنوان تجربة تطبيق الرقمنة في الإدارة العامة الجزائرية، والمبحث الثاني: تجارب دولية لتطبيق الرقمنة والآليات الرقمية لمحاربة الفساد الإداري، وفي الأخير اختتمنا موضوعنا هذا بخاتمة أدرجنا فيها أهم النتائج المترتبة عليه، وأرفقناه ببعض الإقتراحات المتوصل اليها.

الفصل الأول

الإطار النظري والمفاهيمي للرقمنة والشفافية والفساد الإداري

الفصل الأول:

الاطار النظري والمفاهيمي للرقمنة والشفافية والفساد الإداري

شهدت العقود الأخيرة تحولات جذرية في أساليب الإدارة، بفعل التطور التكنولوجي المتسارع الذي أفرز مفاهيم جديدة مثل الرقمنة، والتي أصبحت أداة محورية في تطوير العمل الإداري وتحسين فعاليات المؤسسات.

وفي هذا السياق برزت أهمية الشفافية كقيمة أساسية لتعزيز الثقة بين الإدارة والمواطن، والحد من مظاهر الفساد الإداري التي تُعد من أبرز التحديات التي تواجه الحكومات، خاصة في الدول النامية.

سنحاول في هذا الفصل الإلمام بالمفاهيم النظرية للرقمنة والشفافية والفساد الإداري، وابراز العلاقة بينهم.

المبحث الأول: الرقمنة وأبعادها في الإدارة العامة

أصبحت التكنولوجيا الرقمية أحد المحركات الأساسية للتحول في العديد من القطاعات، بما في ذلك القطاع الحكومي، ومن خلال الرقمنة، تسعى المؤسسات العامة إلى تحسين نوعية الخدمات الحكومية المقدمة للمواطنين، والتفاعل معهم بطريقة أكثر فاعلية.

المطلب الأول: مفهوم الرقمنة

يعد توظيف الرقمنة في الإدارة العامة خطوة ضرورية لمواكبة التغييرات الاجتماعية والاقتصادية، خاصة في ظل تزايد التحديات المرتبطة بالبيروقراطية والفساد في الإدارة العامة. فما تعريف الرقمنة ومتى نشأت؟.

الفرع الأول: تعريف الرقمنة في الإدارة العامة ونشأتها

سنحاول التعرف في هذا الفرع على بداية النشأة الأولى لظهور الرقمنة، ومحاولة أخذ نظرة واضحة عليها من خلال تعريفها عند الفقهاء والمنظمات.

أولا: نشأة الرقمنة (الإدارة الإلكترونية)

ارتبط ظهور الرقمنة مع بروز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والذي نتج عنه التحول من استخدام الطرق التقليدية في نقل المعلومات والمعارف إلى استخدام الأرقام في نقل هذه الأخيرة بتوظيف التكنولوجيا الحديثة في هذا الميدان. [1]

ظهرت الرقمنة بشكل بسيط مع بداية منتصف القرن العشرين الميلادي، بعد إدخال الآلة إلى العمل الإداري، وتعززت في السبعينات والثمانينات عندما تم توظيف تقنيات الحاسب الآلي لخدمة العمليات الإدارية لقدرته الفائقة على التعامل مع البيانات[2].

[1] – حميدوش علي، بوزيد حميد، اقتصاديات الاعمال القائمة على الرقمنة "المتطلبات والعوائد" تجارب دولية–"دروس وعبر"، المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي، المجلد08، العدد01، ديسمبر2020، ص44.

[2] – أسماء زقلوي، أسماء بن عومر، أهمية الرقمنة الالكترونية في تحسين أداء الخدمات المقدمة للمتعاملين في المركز الوطني للسجل التجاري، دراسة حالة الفرع المحلي لولاية ادرار، رسالة ماستر، تخصص مالية المؤسسة، جامعة أحمد درارية أدرار، كلية علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية، 2020–2021، ص6.

وهناك من يرى بأنّها بدأت منذ سنة 1960م عندما ابتكرت شركة (IBM) مصطلح معالج الكلمات على فعاليات طابعتها الكهربائية، كان سبب اطلاق هذا المصطلح هو لفت نظر الإدارة في المكاتب إلى إنتاج هذه الطابعات وربطها مع الحاسوب واستخدام معالج الكلمات. [1]

وقد ظهر البرهان على أهمية ما طرحته هذه الشركة عام 1964م عندما انتجت جهازاً طرحته في الأسواق أطلق عليه الشريط الممغنط/جهاز الطابع المختار، وكانت هذه الطابعة تتيح عند كتابة أي رسالة، تخزين الكلمات على الشريط الممغنط مع امكانية طباعة هذه الرسالة بعد استرجاعها من الشريط إلى الطابعة، كما كانت الطابعة تطبع اسم وعنوان الشخص المرسل إليه. [2]

ولأن من أهداف الرقمنة هو الاستغناء عن التعاملات الورقية فقد استخدم مصطلح اللاورقية لأول مرة سنة 1973، في الولايات المتحدة الأمريكية، في إشارة إلى فكرة مفادها التحول إلى العمل الرقمي، وبعد عام من ذلك، بدأت مؤسسة (زيرويكس) تروج لهذا المفهوم الطموح على اعتبار أنه يمثل مكتب المستقبل، وكانت بداية انطلاق لشركة مايكروسوفت في هذا الميدان عام 1996، من خلال استخدام الربط الشبكي بين الحواسيب المستخدمة في مؤسستها مما أدى إلى تقليص الحاجة لاستخدام الورق بقدر كبير جداً، وفي نهاية التسعينات استخدم مصطلح الإدارة الإلكترونية مع انتشار شبكة الانترنت العالمية واعتمد كوسيلة من وسائلها في توفير الخدمات عن بعد. [3]

ثانيا: تعريف الرقمنة في الإدارة العامة

تتعدد التعاريف المتعلقة بمصطلح "الرقمنة" وذلك وفقا للسياق الذي يستخدم فيه، ومن التعاريف نذكر منها:

[1] – علاء عبد الرازاق السالمي، الادارة الإلكترونية، دار وائل للنشر، عمان، 2008، ص 32.

[2] – حريزي منال، مدخل إلى الإدارة الإلكترونية، دراسة في المفاهيم، التجارب الغربية والعربية، تجربة التحول الإلكتروني في الجزائر، دار النشر الجامعي الجديد، الجزائر، ط1، 2025، ص80.

[3] – ياسمينة بغريش، الإدارة الالكترونية بين الدوافع والأهداف، مجلة الباحث الاجتماعي، جامعة قسنطينة 2 عبد الحميد مهري، الجزائر، العدد13، 2017، ص385.

تعريف الطائي علي حسون بأنّها: «عملية تحويل الأشياء المادية الى أشياء رقمية في الحاسوب، مثلا مجموعة من النصوص المكتوبة والصور من الحالة العادية الى شكل رقمي يكون في شكل ملفات بواسطة أدوات تكنولوجية كالماسح الضوئي»[1]

وعرّفتها شارلوت بيرسي بأنّها: «منهج يسمح بتحويل البيانات والمعلومات من النظام التناظري إلى النظام الرقمي». [2]

كما عرفها دوج هودجز بأنّها: « عملية إجراء التحويل للمحتوى الفكري المتاح على وسيط تخزين فيزياء تقليدي مثل مقالات، كتب، دوريات... إلخ إلى شكل رقمي».[3]

كما عرّفها السالمي علاء عبد الرزاق بأنّها «الاستغناء عن المعاملات الورقية وإحلال المكتب الإلكتروني، عن طريق الاستخدام الواسع لتكنلوجيا المعلومات وتحويل الخدمات العامة الى اجراءات مكتبية ثم معالجتها حسب خطوات متسلسلة منفذة مسبقا»[4]

وقد عُرّفت الرقمنة (الإدارة الإلكترونية) على مستوى المنظمات والهيئات الدولية مثل:

أ- **تعريف البنك الدولي بانها:** «مصطلح حديث يشير إلى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال من أجل زيادة كفاءة وفعالية وشفافية ومساءلة الحكومة، فيما تقدمه من خدمات إلى المواطن ومجتمع الأعمال، وتمكينهم من المعلومات، بما يدعم كافة النظم الإجرائية الحكومية، ويقضي على الفساد، وإعطاء الفرصة للمواطنين للمشاركة في كافة مراحل العملية السياسية والقرارات المتعلقة بها، والتي تؤثر على مختلف نواحي الحياة».[5]

---

[1] – صراع سعاد، بومدين حسين، واقع الرقمنة في الإدارة الجزائرية، المجلة الجزائرية للمالية العامة، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، المجلد15، العدد01، 2025، ص180.

[2] – حميدوش علي، بوزيد حميد، مرجع سابق، ص44.

[3] – بريزة، بوزعبيب، الرقمنة ودورها في عصرنة التعليم العالي في الجزائر، مجلة جودة الخدمة العمومية للدراسات السيسيولوجية والتنمية الإدارية مخبر سوسيولوجية جودة الخدمة العمومية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، الجزائر، المجلد 05، العدد02، 2022، ص6.

[4] – مزهر شعبان العاني، شوقي ناجي جواد، الإدارة الإلكترونية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2010، ص33.

[5]– محسن الصباحي، الادارة الالكترونية (الرقمنة) كآلية لمكافحة الفساد الاداري ورافعة للنموذج التنموي الجديد، مجلة الباحث للدراسات والأبحاث القانونية والإدارية، العدد 40، مارس 2022، ص49-50.

ب- **تعريف الاتحاد الأوربي على أنّها:** «استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال لتقديم للمواطنين وقطاع الأعمال الفرصة للتعامل والتواصل مع الحكومة، باستخدام الطرق المختلفة للاتصال: الهاتف، الفاكس، البطاقات الذكية والبريد الإلكتروني، الأنترنت ووضع إطار لتحسين طرق إيصال الخدمات وتحقيق التكامل بين الإجراءات»[1]

نستنتج من التعاريف السابقة أنّ الرقمنة هي عملية الكترونية تستخدم فيها وسائل تكنولوجية للتخلص من الإدارة الورقية (الوصول الى صفر ورقة)، لتحقيق أهداف للمواطن وتحسين المرفق العام.

وأنّ عملية الرقمنة هي نتيجة حتمية للتطور التكنولوجي الذي عرفته تكنولوجيا الاعلام والاتصال في العالم، وليست بحاجة لإثبات، كما أنّ تحقيق إدارة إلكترونية لا يكون إلاّ من خلال الاعتماد على تكنولوجيا الاعلام والاتصال، حيث أثبتت قدرتها على التغيير والتطوير ورفع مستوى الفرد والمجتمع معا، فالعلاقة بين الرقمنة والإدارة الالكترونية كعلاقة الروح بجسد الانسان.

الفرع الثاني: خصائص وأهداف الرقمنة في الإدارة العامة

للرقمنة خصائص متميزة وأهداف عدة نذكرها فيما يلي:

أولا: خصائص الرقمنة في الإدارة العامة: تتميز الرقمنة بعدة خصائص نذكر منها:

1-تقليص الوقت: فالتكنولوجيا تجعل كل الأماكن الإلكترونية المجاورة؛

2-تقليص المكان: تتيح وسائل التخزين التي تستوعب حجما هائلا من المعلومات المخزنة والتي يمكن الوصول إليها بسهولة؛

3-اقتسام المهام الفكرية من الآلة: نتيجة حدوث التفاعل والحوار بين الباحث ونظام الذكاء الاصطناعي، مما يجعل تكنولوجيا المعلومات تساهم في تطوير المعرفة وتقوية فرصة تكوين المستخدمين من أجل الشمولية والتحكم في عملية الإنتاج؛ [2]

[1]- محسن الصباحي، مرجع سابق، ص50.

[2]- محمد سمير أحمد، الإدارة الإلكترونية، دار المسيرة، عمان، الأردن، ط1، 2009، ص73.

4-تكوين شبكات الاتصال: تتوحد مجموعة التجهيزات المستندة على تكنولوجية المعلومات من أجل تشكيل شبكات الاتصال، وهذا ما يزيد من تدفق المعلومات بين المستعلمين والصناعيين وكذا منتجي الآلات ويسمح بتبادل المعلومات مع بقية الأنشطة الأخرى؛

5-التفاعلية: أي أن المستعمل لهذه التكنولوجيا يمكن أن يكون مستقبل ومرسل في نفس الوقت فالمشاركين في عملية الاتصال يستطيعون تبادل الأدوار وهو ما يسمح بخلق نوع من التفاعل بين الأنشطة ؛

6-التزامنية: وتعني إمكانية استقبال الرسائل في أي وقت يناسب المستخدم، فالمشاركين غير مطالبين باستخدام النظام في نفس الوقت؛

7-اللامركزية: وهي خاصية تسمح باستقلالية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأنترنت مثل تتمتع باستمرارية عملها في كل الأحوال، فلا يمكن لأي جهة أن تعطل الأنترنت.

8-قابلية التوصيل: وتعني إمكانية الربط بين الأجهزة الاتصالية متنوعة الصنع، أي بغض النظر عن الشركة أو البلد الذي تم فيه الصنع، على مستوى العالم بأكمله.[1]

ثانيا: أهداف الرقمنة في الإدارة العامة

تباينت أهداف الرقمنة بتباين وجهات نظر الباحثين، ومن هذه الأهداف:

1- الحفظ: حيث أن الوسائط الرقمية تعد أقل عرضة للتلف والضرر مقارنة بالوسائط الورقية التي تتعرض لعدة أخطار؛

2- التخزين: أما بخصوص التخزين فإن قرصا مضغوطا يمكنه تخزين ألاف الصفحات، إذن فالرقمنة توفر علينا الكثير من المساحات؛

3- الأقتسام: من خلال الشبكات وخصوصا شبكات الانترنت سمحت الرقمنة بالاطلاع على نفس الوثيقة من قبل ملفات الأشخاص في نفس الوقت؛

[1]- محمد سمير أحمد، مرجع سابق، ص73.

4- سرعة الاسترجاع وسهولة الاستخدام: تتميز النظم الرقمية بسرعة كبيرة في الاسترجاع، حيث أنه عندما تحول المواد المكتبية والوثائقية إلى الشكل الرقمي يمكن للمرء استرجاعها في ثوان بدلا من عدة دقائق؛

5- الربح المادي: من خلال بيع المنتج الرقمي على أقراص مليزرة أو إتاحته على شبكة، ولا بقصد بالربح هنا الاتجار بقدر ما هو الحصول على عائد مادي يغطي هامش من التكلفة لضمان استمرار العمليات. [1]

ومن أهدافها في المجال الإداري الأمر الذي يهمنا في بحثنا هذا نذكر:

1- تقليل كلفة الإجراءات الإدارية وما يتعلق بها من عمليات؛

2- زيادة كفاءة عمل الإدارة من خلال تعاملها مع المواطنين والشركات والمؤسسات؛

3- استيعاب عدد أكبر من العملاء في وقت واحد إذ أن قدرة الإدارة التقليدية بالنسبة إلى تخليص معاملات العملاء تبقى محدودة وتضطرهم في كثير من الأحيان إلى الانتظار في صفوف طويل؛

4- إلغاء عامل العلاقة المباشرة بين طرفي المعاملة أو التخفيف منه إلى أقصى حد ممكن مما يؤدي إلى الحد من تأثير العلاقات الشخصية والنفوذ في إنهاء المعاملات المتعلقة بأحد العملاء؛

5- القضاء على البيروقراطية بمفهومها الجامد وتسهيل تقسيم العمل والتخصص به؛

6- إلغاء نظام الأرشيف الوطني الورقي واستبداله بنظام أرشفة الكتروني (كباحث لست مع هذا الهدف لأنه يبقى الأرشيف المرجع الأول لكل معلومة) مع ما يحمله من ليونة في التعامل مع الوثائق والمقدرة على تصحيح الأخطاء الحاصلة بسرعة ونشر الوثائق لأكثر من جهة في أقل وقت ممكن والاستفادة منها في أي وقت كان. [2] ومن الأهداف أيضا:

---

[1]- مهري سهيلة، المكتبة الرقمية في الجزائر، دارسة الواقع وتطلعات للمستقبل، مذكرة ماجيستير، تخصص اعلام مهني وتقني، جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2005-2006، ص 82-83.

[2]- عبد اللاوي عبد السلام، أهمية الرقمنة الادارية في عصرنة وتفعيل الخدمة العمومية بالجزائر، مجلة صوت القانون، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، الجزائر، العدد 07، 2017، ص 62.

1- تعميق مفهوم الشفافية والبعد عن المحسوبية؛

2- الحفاظ عي سرية المعلومات وتقليل مخاطر فقدها؛

3- تحقيق السرعة المطلوبة لإنجاز اجراءات العمل وبتكلفة مالية مناسبة؛

4- تقديم الخدمات لدى المستفيدين بصورة مرضية وعلى مدار 24سا وطيلة أيام الأسبوع بما في ذلك أيام الاجازات.[1]

المطلب الثاني: متطلبات تطبيق الرقمنة في الإدارة العامة ودوافع التحول الرقمي

سنشير هنا إلى أهم المتطلبات الملزمة لتحقق عملية التحول الرقمي في الادارة العامة، والاشارة إلى المعوقات التي تعترض تطبيقها على ارض الواقع.

الفرع الأول: متطلبات تطبيق الرقمنة في الإدارة العامة

من المتطلبات التي نراها ملزمة لتطبيق عملية الرقمنة في الإدارة العامة ما يلي:

أولا: متطلبات سياسية

أول مطلب نراه هو أن يكون هناك دعم حكومي سياسي لمشروع الرقمنة حتي يتمكن من النجاح والاستمرار أكثر، وأن تعمل هذه النظم على تهيئة البيئة المناسبة للعمل، وتوليها الاشراف على التطبيق وتقييم المستويات التي وصل اليها التنفيذ، لأنه إذا انعدمت الإرادة السياسية فإن دعوة التحول إلى تطبيق الرقمنة في الإدارة تبقى مجرد فكرة على ورق.

ثانيا: متطلبات قانونية

ويقصد بها ايجاد مواءمة بين الاطر والضوابط القانونية وما يقتضيه العمل الالكتروني من خلال إصدار قوانين واجراءات تسهل الانتقال نحو الادارة الالكترونية، وتوفير متطلبات التكيف وفق لمعايير مناسبة، كما أن توفير بيئة قانونية مختلفة هو أساس التحول للإدارة الالكترونية، بالإضافة الى أن توفير تشريعات ونصوص قانونية مناسبة يسهل عمل الادارة الالكترونية، كما يضفي عليها مصداقية ومشروعية على مجمل النتائج القانونية الناجمة عنها. [2]

[1]- محمد سمير أحمد، مرجع سابق، ص 73.

[2]- محمد، بن فوزي الغامدي، الإدارة الالكترونية، (ب د ن)، ص 26.

ومثلما حدث هنا في الجزائر حيث أن التأطير القانوني لعملية الرقمنة كان الخطوة الأولى قبل البدء والإقرار بمشروع الجزائر الإلكترونية (2009-2013)، ولتحقيق هذه الغاية قامت الجزائر بفتح قطاع الاتصالات لتطوير الخدمة العمومية، واستكملت عملية التأطير بوضع مجموعة من القوانين لإرساء دعائم الإدارة الإلكترونية. [1]

ثالثا: متطلبات إدارية والمتمثلة أساسا في:

1- البنية التحية: ويقصد بها الهياكل التنظيمية الخاصة بالأعمال الالكترونية التي تتضمن المصفوفات والشبكات وتنظيمات الخلايا الحية المرتبطة بنسيج من الاتصالات، ولذا فان تطبيق الادارة الالكترونية يتطلب تطبيق اجراء تغييرات في الجوانب التنظيمية والهيكلية والاساليب والاجراءات، لتتناسب اكثر مع مبادئ الادارة الالكترونية. [2]

2- التكوين التكنولوجي للمورد البشري: المورد البشري من أهم العناصر المكونة للإدارة والتي يرتكز عليها بشكل كلي في التسيير الإداري،[3] لذلك يعتبر العنصر البشري عاملا أساسيا لنجاح عملية الرقمنة، وهو بذلك يحتاج لإعداد كامل من خلال القيام بالتدريب والتأهيل في جميع المجالات، سواء تشغيل أو إدارة أو صيانة وتصميم، بهدف ردم الهوة بين فكر الإدارة التقليدية والإدارة الإلكترونية، وتوفير الإطارات المطلوبة لتشغيل وصيانة النظام مثل: محللي النظم، مدراء المعلومات، المبرمجين، المشغلين، مهندسي الصيانة، والطاقم الإداري العامل في النظام.[4]

رابعا: متطلبات تقنية

ولتحقيق الرقمنة تحتاج الإدارة إلى توفير متطلبات تقنية نوضحها في النقاط التالية:

---

[1]- ربيع نصيرة، مرجع سابق، ص1042.

[2]- عمر موسى جعفر القريشي، أثر الحكومة الالكترونية في الحد من ظاهرة الفساد الاداري، مذكرة ماجيستير في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة النهرين، العراق، 2012، ص90.

[3]- ربيع نصيرة، مرجع سابق، ص1040.

[4]- عبده نعمان الشريف، الحكومة الإلكترونية كاستراتيجية لإعادة صياغة دور الدولة ووظائف مؤسساتها -الواقع والتحديات- حالة دول مجلس التعاون الخليجي، أطروحة الدكتوراه، تخصص إدارة الأعمال، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، 2009، ص 113.

- ترتبط بإيجاد حواسيب إلكترونية ونظم بيانات متكاملة وأكشاك إلكترونية في الأماكن العمومية؛
- رفع وزيادة الترابط بين مختلف الأجهزة داخل الدولة؛
- تطوير مختلف شبكات الاتصالات بما يتوافق مع التحول الإلكتروني؛
- لا بد من توافر عدد كاف من مزودي خدمات الانترنت الذين يتولون إقامة الوصل التقني بين أجهزة الحكومة المختلفة ومتلقي الخدمة أو طالب المعلومة، فكلما أتيح المجال أكثر للمواطن العادي للاستفادة من خدمات الادارة الالكترونية، ازداد إقباله عليها وبذلك يرتفع مستوى تقبلها.[1]

خامسا: المتطلبات المالية

يعد مشروع الادارة الالكترونية من المشاريع الضخمة التي تحتاج الى أموال طائلة، لكي تضمن له الاستمرار والنجاح وبلوغ الاهداف المنشودة من تحسين مستوى البنية التحتية، وتوفير الأدوات اللازمة والبرامج الإلكترونية وتحديثها من وقت لآخر وتدريب العناصر البشرية باستمرار،[2]

الفرع الثاني: دوافع ومبررات التحول الرقمي

تداخلت مجموعة من الأسباب ساهمت في التحول إلى الرقمنة منها:

1- **سلبيات الإدارة التقليدية:** باعتبار اعتمادها على المعاملات الورقية في انهاء المعاملات الإدارية، ذلك يترتب عنه جملة من السلبيات منها:

- تلف بعض المعاملات الورقية؛
- صعوبة الحصول على بعض المعلومات من هذه المعاملات؛
- التكاليف الباهظة لصيانة المعاملات سهوا أو عمدا؛
- امكانية ضياع بعض المعاملات الورقية؛

[1] – ربيع نصيرة، مرجع سابق، ص1036-1037.

[2] – حريزي منال، مرجع سابق، ص116.

- الحاجة إلى غرف كبيرة لحفظ المعاملات الورقية. [1]

2- **تسارع التقدم التكنولوجي والثورة المعرفية المرتبطة به:** إن توظيف التكنولوجيات الحديثة لصالح الإدارة من جهة وإتاحتها للمواطن من جهة أخرى يحقق عدة فوائد تتمثل في تحسين أداء المؤسسات وإتاحة فرصة الاستثمار في قطاع التكنولوجيا لتسهيل الحياة والاستفادة من المزايا التقنية المتوفرة على المستوى الدولي. [2]

3- **توجهات العولمة نحو تقوية الروابط الإنسانية:** حيث اعتبرت دافعا لعديد الدول لتحسين خدماتها قصد الحصول على شهادة الجودة العالمية لخدماتها من ناحية، ولإرضاء المواطن من ناحية أخرى، وبعد أن أصبح أمامها معيارا عالميا يستطيع من خلاله مقارنة ما تقدمه دولته من خدمات محلية، بما تقدمه الدول المتقدمة من خدمات راقية لمواطنيها.

4- **تزايد الضغط من طرف المواطنين للحسين الخدمات:** وذلك للحصول على خدمات أفضل وأسرع وأسهل للوصول إلى المعلومات، والتمكين المواطن من المشاركة في النقاش وإبداء آرائهم في القضايا التي تهمهم، ومطالبتهم بخلق منظومة اتصال مفتوحة وأكثر شفافية.

5- **الكفاءة في تقديم الخدمات العامة:** والكفاءة تأخذ عدة أشكال منها تخفيض الأخطاء وتحسين الدخل، وأيضا تخفيض التكاليف والتقليل من البيروقراطية من خلال إعادة تبسيط الإجراءات، وهذا يؤدي إلى تقليل الوقت المحدد لتحقيق الأهداف وإعادة الفرصة للحصول على مهارات جديدة وتطوير أنفسهم.

6- **تقديم خدمات جديدة ومتطورة:** إن تقديم الخدمات بصورة أفضل هي من الدوافع الرئيسية للإدارة الالكترونية، حيث تركز على تحسين خبرات الأفراد في التعامل مع الحكومة عن تقديمهم الطلبات أو الحصول على خدمات، ويمكن تحسين هذه الأخيرة من خلال استخدام التقنيات التي تحسن من برعية الخدمة.

---

[1] – حريزي منال، مرجع سابق، ص84.

[2]– فوزية صادقي، دور الرقمنة في تحسين الخدمة العمومية في الجزائر، –دراسة تحليلية للجماعات المحلية–، أطروحة دكتوراه، تخصص اعلام واتصال، جامعة قسنطينة 3، كلية علوم الاعلام والاتصال السمعي، 2020–2021، ص130.

7- **تزايد تطلعات وضغط المواطنين في ظل انتشار الوعي لديهم:** إدراك الفرد لحقه في الوصول إلى المعلومة، ومعرفة البيات التحاد القرار السياسي والإداري من جهة ومن جهة أخرى سعي الإدارة للاستفادة من تطبيقات التالية، وتطوير الاتصالات التي جعلت الكلمة زهيدة وتحيد أقل، ومنحت التقنية الإدارة السيطرة وجعت رضيتها رقابية مع التفكير الإدارة من الاتصال المباشر مع مراجعيها، بما يخلق حالة من المكلة بين الإدارة والمواطن. [1]

8- **الشفافية:** وهو مطلب كل مواطن في المعمورة وقد تتيح له هاته الآلية معرفة ما يدور حوله خاصة ما تعلق بالإجراءات الروتينية المعقدة في انجاز المعاملات الإدارية والرشاوى والمحسوبية، مما يساهم في تعزيز ثقة المواطن بالإدارة. [2]

9- **توفر المعلومات:** تراكم المعلومات في شتى المجالات هو ما فرض استخدام الحواسيب للتحكم في عملية توفير المعلومات بأسرع وقت ممكن. [3]

المبحث الثاني: الفساد الاداري والشفافية في بيئة عمل الإدارة

تعد ظاهرة الفساد الإداري آفة خطيرة تعاني منها العديد من الدول لما لها أثار وخيمة عن الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والإدارية، وقد تعددت مظاهر الفساد الإداري من رشوة والتزوير والمحسوبية وغيرها من الأعمال التي تتنافى من أخلاقيات الوظيفة العامة.

حيث سيتم الطرق خلال هذا المبحث الى مفهوم الفساد الاداري والشفافية ومن ثم ابراز العلاقة بين غياب الشفافية وانتشار الفساد الاداري.

المطلب الأول: الفساد الإداري والشفافية

يعتبر الفساد الإداري والشفافية مصطلحان متضادان فحيث يكون الفساد تنعدم الشفافية والعكس، ويُعد الفساد الإداري من أبرز التحديات التي تواجه الإدارة العامة في مختلف دول العالم، حيث يؤدي إلى هدر الموارد، وتعطيل التنمية، وزعزعة ثقة المواطن بالمؤسسات، وفي

[1]- فوزية صادقي، مرجع سابق، ص130.

[2]- ياسمينة بغريش، مرجع سابق، ص386.

[3] - حريزي منال، مرجع سابق، ص85.

المقابل، تمثل الشفافية ركيزة أساسية للحكم الرشيد والإدارة الفعالة، إذ تُسهم في تعزيز المساءلة ومحاربة الفساد، وفي هذا السياق، يتعين فهم هذين المفهومين للتمكن من التصدي للممارسات السلبية وتعزيز بيئة عمل نزيهة وشفافة.

الفرع الأول: مفهوم الفساد الاداري

للفساد الإداري عدة تعاريف وأشكال وآثار سلبية وهو منتشر في كل الادارات وهو ما سنحاول الاشارة إليه.

أولا: تعريف الفساد الإداري

1- لغة: هو نقيض الصلاح، وهو كلمة مشتقة من الفعل فسد ويفسد فسد وفسودا، فهو فاسد وفسيد فيهما، والمفسدة خلاف المصلحة، والاستفساد خلاف الاستصلاح.[1]

والفساد هو التلف والعطب والاضطراب والخلل والقحط، والمفسدة تعني الضرر، ونقول فسد الشيء أي تلف وأصبح سيئا وأردء مما كان. [2]

2-اصطلاحا: له عدة تعاريف نذكر منها:

- **تعريف البنك الدولي:** «إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص، فالفساد يحدث عادة عندما يقوم موظف بقبول أو طلب أو ابتزاز رشوة لتسهيل عقد أو إجراء طرح لمناقصة عامة، كما يتم عندما يقوم وكلاء أو وسطاء لشركات الأعمال خاصة بتقديم رشاوى للاستفادة من سياسات أو إجراءات عامة للتغلب على منافسين وتحقيق أرباح خارج إطار القوانين، كما يمكن للفساد أن يحدث عن طريق استغلال الوظيفة العامة دون اللجوء إلى الرشوة وذلك بتعيين الأقارب وسرقة أموال الدولة مباشرة»[3] .

[1] – عبد الله علي الكبير وآخرون، معجم لسان العرب لابن منظور، المجلد 05، الجزء 46، 1981، ص 3412.

[2] – مجمع اللغة العربية، المعجم، مكتبة الشروق الدولية، ط4، 2004، ص 789.

[3] – المرجع نفسه، ص 789.

– عرّف بأنه: كل تصرف يتم على خلاف مايقتضيه الاستغلال الأمثل للموارد، ليشمل تصرف القطاعين العام والخاص والتي يترتب عليها إهدار الموارد الاقتصادية في المجتمع، سواء كان السبب تحقيق منفعة خاصة أو مجرد إهمال[1]

– **تعريف الفساد الإداري عند المشرع الجزائري:** تطرقت إليه المادة 2 الفقرة أ من القانون رقم 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته على النحو التالي :" الفساد هو كل الجرائم المنصوص عليها في الباب الرابع من هذا القانون "والمتمثلة في: رشوة الموظفين العموميين، الامتيازات غير المبررة في مجال الصفقات العمومية، اختلاس الممتلكات من قبل موظف عمومي، استغلال النفوذ، إساءة استغلال الوظيفة.[2]

ثانيا: أشكال الفساد الاداري وآثاره

للفساد الاداري عدة أشكال أو صور ذكرها المشرع الجزائري وأشار إليها البنك الدولي في تعريفه، وينجم عليه عدة آثار سلبية.

1-أشكال الفساد الإداري

تنوعت وتعددت أشكال الفساد الاداري تبعا لتعدد أسبابه ونذكر منها:

– **الرشوة:** ويقصد بها "اتفاق بين شخصين يعرض احدهما على الآخر فعلا أو فائدة ما، فيقبلها لأداء عمل أو الامتناع عن عمل يدخل في وظيفته أو مأموريته" [3]

– **تهريب المال والاختلاس:** قيام المسؤولين بتهريب أموال عامة تم الحصول عليها بطرق غير مشروعة ويتم تهريبها للخارج، والاختلاس هو خيانة الأمانة، يقوم بها موظف عام

[1] – عبد الحليم، بن مشري، وعمر، فرحاتي، الفساد الإداري مدخل مفاهيمي، مجلة الاجتهاد القضائي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد05، 2009، ص 11.

[2] – قانون رقم 06-01 المؤرخ في21 محرم عام 1427هـ الموافق لـ 20-02-2006 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، ج.ر.ج.ج، العدد14، الصادر في: 08 مارس2006.

[3] – محمود محمد معابرة، الفساد الإداري وعلاجه في الشريعة الإسلامية – دراسة مقارنة بالقانون الإداري، دار الثقافة للنشر ولتوزيع، عمان، ط 4، 2011، ص 72.

حيث يدخل في ذمته مال بحكم وظيفته ترجع ملكيته للدولة، أو لأشخاص آخرين بطرق غير قانونية .[1]

- **المحسوبية والمحاباة:** القيام بالمحاباة والميل للأقارب والأصدقاء عند منح مناصب أو الترقيات أو المنح أو زيادات أو غيرها، وما ينجم عن هذا الشكل من الفساد اضطهاد أشخاص ومجتمعات أخرى، واتساع الفجوة بين الطبقات الاجتماعية كما ينجر عنها سوء التنظيم والتسيير الإداري .
- **التزوير والغش والاحتيال:** يستغل الموظف منصبه للقيام بكسب غير مشروع أو إخفاء وثائق لأسباب خاصة تعود عليه بالفائدة، أو تزوير وثائق كالشهادات أو النقود، أما الاحتيال فهو اختراق الأنظمة القانونية وتجاوزها من طرف موظف أو مسؤول للحصول على مكاسب خاصة وتعود بالمضرة على المال العام والتنظيم الإداري كالتهرب الضريبي.[2]

2-آثار الفساد الاداري

بلا شك فإن لوقع كلمة الفساد آثار سلبية كبيرة على الفرد والمجتمع والدولة ككل من آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية وغيرها ويمكن تلخيص الاثار السلبيَّة للفساد بما يأتي:

- عندما يأخذ الفساد أشكال المحاباة والمحسوبيَّة والتحيُّز للأقارب في المناصب الإداريَّة والتعيينات الوظيفيَّة، يؤدِّي ذلك إلى اختيار الأشخاص الفاسدين، وفي المقابل، استبعاد الأشخاص الأكفاء والنزيهين؛
- كما أنَّ ممارسة الرشوة والمحاباة تضعف من قدرة الإدارة على توفير الخدمات وتُقوِّض قدرتها في تنفيذ مهامها؛
- الرشوة والهدايا تُعطي للمسؤولين الحكوميِّين حريَّة القرارات فيقومون بعدم تقديم الخدمات أو تأخيرها؛ من أجل الحصول على رشاوى وهدايا أكثر؛ [3]

---

[1] – –عاتي يمينة، الفساد وتأثيره على التنمية الاقتصادية، مداخلة في ملتقى وطني بعنوان: الفساد الإداري والمالي مفاهيمه، أسبابه وأشكاله وآثاره على التنمية الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر –بسكرة، المنعقد يومي 24-25- أفريل 2018، ص4.

[2] – المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[3] – إيناس عباس يونس الفتلاوي، مظاهر الفساد الإداريِّ والماليِّ وسبل مواجهته .. دراسة نظريَّة، مجلة هيأة النزاهة/ دائرة التحقيقات، العدد 10، 2017، ص200.

– زيادة الصعوبات الإداريَّة وخلق مستوى آخر للسلطة موازياً للمستوى الرسميِّ لها ممَّا يؤدِّي ذلك إلى ضعف السلطة الرسميَّة؛ [1]

– سوء المعاملة والعلاقة بين المتعاملين والمُوظَّفين؛ نتيجة الإهمال واللامبالاة وعدم الاهتمام وضياع المصالح؛

– ظهور الارتجاليَّة في اتِّخاذ القرارات ورسم السياسات؛

– زيادة الفقر وعدم العدالة في توزيع الدخل؛

– تقليص الفرص المتاحة للعمل؛

– ومن أخطر الآثار الاجتماعيَّة للفساد ذلك الخلل الذي يصيب أخلاقيَّات العمل والقيم الاجتماعيَّة؛

– يؤدِّي الفساد إلى تدنِّي مستوى التعليم: تُخصِّص أغلب الدول ميزانيات ضخمة للتعليم من أجل بناء القدرات البشريَّة التي تُعَدُّ حجر الزاوية في عمليَّة التنمية البشريَّة ورفع مستوى التعليم والتحضُّر في المجتمع، غير أنَّ الفساد بدأ يمتصُّ الكثير من أموال هذه الميزانيات ويحرف المتبقِّي منها عن أهدافه، وبالتالي يساهم في انحدار مستوى التعليم؛

– تدنِّي المستوى الصحيِّ: تهدف عمليَّة التنمية إلى ضمان حصول الأشخاص على القدر الكافي من الاهتمام والرعاية الصحية؛ إذ إنَّ هذا المُؤشِّر يُعَدُّ معياراً من المعايير التي تُؤخَذُ بنظر الاعتبار عند الحكم على مدى تقدُّم وتطوُّر الدول؛

– تعزيز التفاوت بين الدخول: عمق الفساد والتفاوت بين مستويات الدخول في المجتمع.

– احداث فقدان الثقة بين المواطن والمؤسسات والهيئات العامة والشك في جدارتها لتنفيذ القانون وتحقيق الاهداف؛

– يؤدي الفساد الاداري الى افساد السلوك الاخلاقي للموظفين لأنه في حالة انتشاره يكون من الصعب اصلاحه؛ [2]

[1] – إيناس عباس يونس الفتلاوي، مرجع سابق، ص200.

[2] – عمر موسى جعفر القريشي، مرجع سابق، ص95.

ثالثا: واقع الفساد في الإدارة الجزائرية.

قدمت الحكومة مجموعة من البرامج التنموية الاقتصادية بداية من سنة 2000 نتيجة الوفرة في السيولة بالخزينة العمومية والتي وفرها ارتفاع أسعار البترول فشهدت الفترة من سنة 2001 إلى غاية سنة 2014 ثلاثة برامج تنموية بحوالي 30.440 مليار دينار قسمت على المشاريع التنموية، حيث قامت الجزائر في مطلع الألفية الجديدة بإطلاق سياسة الإنعاش الاقتصادي لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة، وقد تمخض عن ذلك إطلاق ثلاثة برامج تنموية كبرى بإجمالي حوالي 25942 مليار دينار، تمثلت في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001 – 2004) بإجمالي قدر ب 55.9 مليار دينار جزائري، البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة (2005– 2009) بحوالي 300 مليار دينار جزائري، وأيضا برنامج توطيد النمو للفترة (2010– 2014) بـ 1000 مليار دينار جزائري، إلا أن هذه المشاريع لم تحقق مجمل أهدافها في تحقيق التنمية الاقتصادية وتطوير البلاد ولكنها بالمقابل فتحت الأبواب للفساد الإداري لينخر كل الميزانيات المخصصة لمعظم القطاعات وحولت الجزائر إلى مجال مفتوح لانتشار الفساد.

وبحسب مؤشر مدركات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية فإن الجزائر توجد ضمن مجال الدول التي بها حجم كبير من الفساد وهي من البلدان المتأخرة في مجال ضمان الشفافية والحد من الفساد، حيث في سنة 2003 تحصلت الجزائر على درجة سيئة واحتلت الرتبة 88 من أصل 133 دولة، وفي سنة 2017 رتبت في المرتبة 112 من مجموع 180 دولة، مما يفسر وجود بيئة من الفساد ومراتب غير مشرفة من حيث الشفافية والنزاهة في الجزائر خاصة في ما يتعلق بالوظيفة العمومية وتسيير المال العام. [1]

[1] – فضيلة بوطورة، نوفل سمايلي، تأثير ظاهرة الفساد الاداري على حقوق الانسان والتنمية البشرية في الجزائر مع إشارة لأهم الوسائل القانونية لمكافحته، مجلة مركز حكم القانون ومكافحته، جامعة العربي التبسي، الجزائر، 2019، ص04.

الفرع الثاني: مفهوم الشفافية

تعتبر آلية فعالة لمكافحة الفساد ومقوم أساسي لبناء إدارة محلية فعالة وتحقيق التنمية على جميع الأصعدة، وقد ثبت أن تطبيق الممارسات الإدارية الدّالة على الشفافية يُعد حلّا للمشاكل التي تتخبط فيها الإدارات المحلية.

أولا: تعريف الشفافية وأهميتها في الادارة العامة

سنتناول أولا تعريف الشفافية وثانيا أهميتها في الإدارة العامة.

1-تعريف الشفافية

أ- **لغة:** كلمة الشفافية – لو بحثنا في معاجم وقواميس اللغات الإنسانية على مصطلح الشفافية لما وجدنا معاني تقابلها أكثر قربا لها من كلمة الأمانة- الصدق- الإخلاص- العدالة، إذ أشارت اللغة العربية إلى أن الشفافية مشتقة من الفعل (شَف، يشف، شفاف) وثوب شفاف بفتح الشين وكسرها، ويشف بالكسر(شفيفاً)، وهو الذي يمكن أن يبصر ما وراءه، وعلى ذلك فإن الشفافية في العربية تعني القدرة على إبصار الأشياء الموضوعية خلف الشيء، وبالتالي رؤية هذه الأشياء ومعرفة حقيقتها[1].

شفافية: قابلية الجسم لإظهار ما وراءه، ويُستعار للشخص الذي يظهر ما يبطن، فيقال له: رجل ذو شفّافيّة. **تحدّث بشفّافيّة:** أي بوضوح تام[2]

ب- **تعريف الشفافية اصطلاحا:** عُرّفت بأنها: "الوضوح التام في اتخاذ القرارات ورسم الخطط والسياسات وعرضها على الجبهات المعينة بمراقبة أداء الحكومة نيابة عن الشعب وخضوع الممارسات الإدارية والسياسية للمحاسبة والمراقبة المستمرة". [3]

[1] – إبراهيم أنس وآخرون، المعجم الوسيط، معجم اللغة، ط 2، ج 2، دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان، ص 484.

[2] – نويس نبيل، صرياك مسعودة، دور مبدأ الشفافية كتدبير وقائي لمكافحة الفساد في الجزائر بحسب القانون رقم 06-01 مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، معهد الحقوق والعلوم الاقتصادية، المركز الجامعي سي الحواس بريكة، العدد 02، ديسمبر 2018، ص155.

[3] – صليحة حدوش، دور رقمنة الإدارة المحلية في إضفاء الشفافية وتعزيزها في الجزائر، مجلة صوت القانون، جامعة البليدة، الجزائر، المجلد 07، العدد 03، 2021، ص1165.

وعُرّفت كذلك بأنّها: "أحد أهم عناصر الإدارة الجيدة في الحكم وكلما كانت الشفافية موجودة وواضحة كان الحكم جيداً والاستقرار متحققا، لأنها تعني المكاشفة بين الحكومة والشعب عبر ممثلي الشعب في البرلمان ومؤسسات المجتمع المدني من أحزاب ونقابات والجمعيات والصحافة"[1]

وهي: "وضوح التشريعات وسهولة فهمها واستقرارها وانسجامها مع بعضها وموضوعيتها ووضوح لغتها ومرونتها وتطورها وفقا للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والادارية وبما يتناسب مع روح العصر اضافة الى تبسيط الاجراءات ونشر المعلومات والافصاح عنها وسهولة الوصول اليها بحيث تكون متاحة للجميع"

كذلك عرفت بأنها: "حق كل فرد من العاملين أو المتعاملين من المواطنين للوصول إلى البيانات والاطلاع على المعلومات وآليات صنع السياسات واتخاذ القرارات ذات العلاقة، ومعرفة آليات اتخاذ القرار المؤسسي، وتمثل الشفافية مدخلا لوضع معايير أخلاقية وميثاق عمل مؤسسي لما تؤدي إليه من الثقة، وكذلك المساعدة على اكتشاف الفساد"[2]

يقصد بالشفافية أن تعمل الادارة في بيت من زجاج، كل ما به مكشوف للعاملين والجمهور، فهي التزام منظمات الادارة العامة والمنظمات الخاصة بالإفصاح والعلانية والوضوح في ممارسة أعمالها مع خضوعها للمسائلة والمحاسبة. [3]

ويمكننا القول بأن التعريف الأشمل للشفافية الإدارية هو: "التزام الإدارة باشراك المواطنين في إدارة الشؤون العامة التي تمارسها الدارة لصالح ولحساب المواطنين، مع الالتزام باتخاذ كافة الاجراءات والتدابير التي تضمن تزويد المواطنين بالبيانات والمعلومات الصادقة عن كافة

[1] – صالح عبد عايد العجيلي، ناظر أحمد المنديل، دور الشفافية في الحد من الفساد الإداري، مجلة العلوم القانونية، جامعة بغداد، كلية القانون، 2018، ص211.

[2] – طارق ماهر هاشم عمار، الرقابة الداخلية وأثرها في تعزيز الشفافية الإدارية في مؤسسات التعليم العالي قطاع غزة، مذكرة ماجستير في إدارة الأعمال، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، 2015، ص79.

[3] – هشام عبد السيد الصافي محمد بدر الدين، الشفافية الادارية ومكافحة الفساد الإداري، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، جامعة حلوان، مصر، المجلد 10، العدد01، 2020، ص69.

خططها وأنشطتها وأعمالها ومشروعاتها وموازنتها ومداولاتها، واعلان الأسباب الواقعية والقانونية الدافعة لها وتوضح طرق واجراءات مساءلة الادارة عن اوجه القصور والمخالفة واقرار حق عام بالاطلاع والوصول غير المكلف لمعلومات ووثائق الادارة كأصل عام»[1]

2-أهمية الشفافية في الإدارة العامة

تظهر أهمية الشفافية الإدارية من خلال:

– تحقيق الديمقراطية الإدارية، والتي تعني إمكانية مساءلة ومحاسبة المواطنين للمسؤولين، فلا يمكن إعمال آليات محاسبة ومساءلة الإدارة، إلا من خلال إخضاع أنشطتها وأعمالها للشفافية حتى يتم التمييز بين الأعمال المطابقة لمبدأ المشروعية، والأعمال التي تشكل انحرافا عن المصلحة العامة.

– تطبيقها في المعاملات الإدارية يعتبر من الأمور الأساسية التي تزيد من درجة الثقة بين المواطنين والإدارة، وبذلك فهي تساهم في معالجة العديد من المشاكل الإدارية. [2]

– تساهم الشفافية في جودة العمل الإداري بما توفره من بيئة مناسبة لترقية الأداء البشري والمؤسساتي وبالتالي تمكن شركاء التنمية (الحكومة، القطاع الخاص، المجتمع المدني، المواطنين) من دفع حركة التقدم والنهوض بالمجتمع[3]

– تساعد على اختيار القيادات الادارة التي تتصف بالموضوعية والنزاهة والانتماء والولاء لمؤسسات الدولة والصالح العام.

[1] – هشام عبد السيد الصافي محمد بدر الدين، الشفافية الادارية ومكافحة الفساد الإداري، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، جامعة حلوان، مصر، المجلد 10، العدد01، 2020، ص69.

[2] – وهيبة بلباقي، مديحة الفحلة، مبدأ الشفافية في تسيير الشؤون العامة الإدارية، مجلة الحقوق والحريات، جامعة محمد خيضر بسكرة، المجلد 10، العدد01، 2022، ص298.

[3] – محمد بن محمد أحمد الحربي، درجة الالتزام بممارسة الشفافية الإدارية لدى الأقسام الأكاديمية في كلية التربية بجامعة الملك سعود، المجلة الدولية التربوية المتخصصة، الاردن، المجلد 01، العدد 06، 2012، ص 312.

– تدفع الشفافية جهة الادارة لعمل تقييم ذاتي لأعمالها وقراراتها بصفة مستمرة حتى لا تتعرض للنقد، وبالتالي زيادة القيمة الفعلية لجهة الادارة، إضافة إلى تقليل التكاليف التي تنفق على كفالة سرية المعلومات.

– تعتبر ضمانة لكفالة حق الدفاع، فهي تيسر للموظفين بالجهاز الاداري للدولة وخصوصا المسؤولين منهم سبل تحقيق دفاعهم، وتمكنهم من دفع الريب عنهم، وتفنيد أدلة الاتهام اليي تحيط بهم، مما ييسر المهمة لهم أمام القضاء.[1]

– تكرس الشفافية مشاركة المواطنين في اتخاذ القرارات الإدارية، الأمر الذي يساعد على زيادة الوعي الشعبي وتدعيم أس الرقابة الشعبية على مختلف الأجهزة الإدارية.

– احترام الشفافية الداخلية فيما بين الموظفين ورؤسائهم الإداريين يجعل سياسة الإدارة وتوجهها واضحا، مما يعزز روح الانتماء والولاء لدى الموظف العمومي ما يزيد من مردوديته ونزاهته لإحساسه بأنه جزء من هذه المنظومة[2]

– تعزز الشفافية الإدارية فكرة الرقابة الذاتية، حيث يتمتع الموظفون المنتمون إلى أجهزة إدارية تحترم مبدأ الشفافية باستقلالية أكبر أثناء قيامهم بواجباتهم الوظيفية، حيث تكون كل إجراءات العمل واضحة بالنسبة إليهم ما يكفي لاتخاذ القرارات الخاصة بنطاق عملهم ضمن قواعد العمل وأنظمته.[3]

– تعمل الشفافية على تقليل الغموض والضبابية والقضاء على مظاهر الفساد، وتضمن حقوق المواطنين في الفهم والمعرفة من خلال مشاركتهم في المعلومات، كما تسمح بتوعية المواطن

[1] – هشام عبد السيد الصافي محمد بدر الدين، مرجع سابق، ص77.

[2] – حنان مزهود، دور الشفافية الإدارية في الوقاية من إهدار المال العام، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة الشهيد حمة لخضر ، الوادي، الجزائر، العدد03، المجلد 09، ديسمبر 2018، ص351.

[3] – نعيمة محمد حرب، واقع الشفافية الإدارية ومتطلبات تطبيقها في الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2011، ص09.

واطلاعه على الخيارات المتوفرة، وتحقق الترابط والتكامل بين جميع المستويات في الأجهزة الإدارية[1].

ثانيا: أسس قيام الشفافية للشفافية العديد من المرتكزات أو الأسس التي تقوم عليها نذكر منها:

أ- **الديمقراطية:** وتقوم الأنظمة الديمقراطية على مبدأ الحرية والمساواة، التعددية السياسية والتداول على السلطة وكذا احترام حقوق الإنسان وهي بذلك توفر المجال الخصب للممارسة الشفافية، وعلى غرار ذلك نجد الأنظمة غير الديمقراطية لا تسمح بممارسة الشفافية الصحيحة الأمر الذي يؤدي إلى إضعاف آليتي المساءلة والنزهة ومنه تراجع الشفافية وانتشار الفساد هذا من جهة، ومن جهة أخرى تقر بأن الشفافية تعد مظهر من مظاهر الديمقراطية وحجرها الأساس وتعزيزها في أي مجتمع.

ب- المساءلة والمحاسبة: بحيث تشير المساءلة الى واجب المسؤولين عن الوظائف العامة سواء كانوا منتخبين أو معينين، تقديم تقارير دورية عن نتائج أعمالهم ومدى نجاعتهم في تنفيذها، وحق المواطنين في الحصول على المعلومات اللازمة عن أعمال الإدارات العامة (أعمال النواب والوزراء والموظفين) حيث يتم التأكد من أنّ عمل هؤلاء يتفق مع القيم الديمقراطية ومع تعريف القانون لوظائفهم ومهامهم وهو ما يشكل أساسا لاستمرار اكتسابهم للشرعية والدعم من الشعب.

فيما تشير المحاسبة الى مطالبة المسؤولين بتقديم توضيحات لأصحاب المصلحة حول كيفية استخدام صلاحيتهم وأداء واجباتهم والاخذ بالانتقادات التي توجه لهم أو بعبارة أخرى خضوع الأشخاص الذين يتولون المناصب العامة للمساءلة القانونية والادارية والأخلاقية عن نتائج أعمالهم، أي أن يكون الموظفين الحكوميون مسئولين أمام رؤسائهم الذين في الغالب

[1] – محمد بن محمد أحمد الحربي، مرجع سابق، ص317.

يشغلون قمة الهرم في المؤسسة أي الوزراء ومن هم في مراتبهم الذين يكونون مسئولين بدورهم أمام السلطة التشريعية التي تتولى الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية[1].

يتضح من التعريفين السابقين صعوبة التفريق بين المحاسبة والمساءلة، وقد يعود ذلك الى ترابطهما مفهوما وممارسة. لكن من معناهما تظهر علاقتهما الوطيدة بالشفافية، إذ كلها مفاهيم تعزز بعضها البعض فلا يمكن تطبيق المحاسبة والمساءلة بصورة مناسبة وفعالة من دون ممارسة الشفافية، والعكس صحيح لا يمكن تطبيق الشفافية في حال غياب المحاسبة والمساءلة كونها وسيلة من الوسائل التي تساعد في تحقيقهما.

ج-**النزاهة:** تعد النزاهة أحد أبرز العوامل المساهمة في تحقيق الشفافية بأي مجتمع ديمقراطي، كونها تسهم في توفير التواصل بين المواطنين وصانعي القرارات وتعزز التزام المؤسسات ومنسوبيها بتحقيق الجودة والتحلي بالقيم والسلوكات الحميدة النزيهة.[2]

د- **الثقة والتمكين:** إن ارتباط مفهوم الشفافية بالثقة يظهر أن علاقات الثقة تتطلب درجة عالية من الشفافية والانفتاح، ليس فقط فيما يخص المعلومات التي تنشر، ولكن أيضا فيما يتعلق بمواجهة المشكلات المختلفة، ويرتبط بشكل وثيق مفهوم الثقة بالتمكين الذي يعني: منح العاملين حقوق التصرف واتخاذ القرارات والمشاركة الفعلية في إدارة المنظمات، وتحمل المسؤولية والرقابة على النتائج. [3]

[1] - حيمر فتيحة، الشفافية كآلية للحد من الفساد، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة قسنطينة03، العدد 24، جوان 2017، ص27.

[2] - حيمر فتيحة، مرجع سابق، ص27.

[3] - نويس نبيل، صرياك مسعودة، دور مبدأ الشفافية كتدبير وقائي لمكافحة الفساد في الجزائر بحسب القانون رقم 06-01 مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، معهد الحقوق والعلوم الاقتصادية، المركز الجامعي سي الحواس بريكة، العدد 02، ديسمبر 2018، ص163.

هـ- **البيانات الحكومية المفتوحة:** هي البيانات المتاحة مجانًا للمستفيدين منها ولا تخضع لحقوق الملكية الفكرية أو لحقوق الطبع أو قيود الترخيص بحيث يمكن استخدامها بحرية وإعادة توزيعها بواسطة أي شخص. [1]

برزت البيانات المفتوحة كأداة أساسية لمكافحة الفساد فهي تُعد من أهم عناصر عملية المساءلة، كونها تعزز الشفافية تجاه أنشطة الحكومة ومالِيّتها وبالتالي، يتبين بشكل واضح أن البيانات المفتوحة يمكن أن تساهم في معالجة سوء الإدارة، والحدّ من سوء تخصيص الموارد، وتعزيز الشفافية والقدرة على المساءلة في العلاقات بين الحكومات والمواطنين وبالفعل، نظراً إلى الاهتمام الكبير من قبل الجمهور العام في جهود مكافحة الفساد وانعدام الكفاءة في الحوكمة، أصبحت الحكومات مطالَبة بإتاحة المزيد من البيانات وتحسين شفافية المعلومات وباتت تتعرض لضغوط متزايدة لتسهيل اطلاع الجمهور على مهامها المختلفة ومراقبتها، ونشر معلومات يمكن استخدامها ومقارنتها بسهولة أكبر. [2]

المطلب الثاني: العلاقة بين الشفافية والفساد الإداري

لا يختلف اثنان في ظاهرة الفساد وممارستها تتم في الخفاء وتحاط بالسرية وبذلك فالعلاقة القائمة بين الشفافية والفساد عموما هي علاقة عكسية فكلما ازدادت الشفافية ارتفعت إمكانية محاربة الفساد والحد منه والسيطرة عليه، والرقمنة تعد وسيلة لتعزيز الشفافية وبالتالي الحد من الفساد.

الفرع الأول: أثر الشفافية في مكافحة الفساد الإداري

إن مبدأ الشفافية وسيلة ناجحة للمساهمة في الكشف والقضاء على الفساد الإداري فمن خلالها يمكن طرح القضايا العامة على الرأي العام، وتتم مناقشتها بحرية، وتبادل الرأي حولها وتداول المعلومات بشأنها، الأمر الذي يؤدي إلى إدراك ما يحدث على جميع الأصعدة السياسية

[1] – لمياء مختار عبد الحميد، البيانات المفتوحة بمواقع الجامعات الحكومية المصرية: المجلة الدولية لعلوم المكتبات والمعلومات، كلية الآداب، جامعة حلوان، مصر، العدد 02، 2023، ص 38.

[2] – أندريه سليمان، دور البيانات المفتوحة في كشف التزوير الانتخابي، دراسة حالة الانتخابات البرلمانية اللبنانية للعام 2022 المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية، بيروت، لبنان، 2022، ص 4-5.

والاقتصادية والاجتماعية، كما تمكن الشفافية من الكشف عن الحقائق وإطلاع المواطنين على سياسات الحكومة خاصة ما تعلق منها بميزانية الدولة، نفقاتها وإراداتها وتوزيعها من خلال وسائل الإعلام المختلفة والتي تلعب دورا هاما في الكشف عن الفساد الحكومي وجرائم الفساد المتعلقة بنهب المال العام.

الفرع الثاني: الشفافية ودورها في محاربة الفساد الإداري

هناك دور كبير يمكن أن تلعبه الشفافية الإدارية في مقاومة الفساد الإداري سواء في الوقاية منه أو في مرحلة حصاره وتقليل فرص ظهوره حتى يكون ظهوره في حالات نادرة.

فمن خلال الشفافية يمكن للمواطنين الرقابة علي أداء الحكومة إذا توافرت لديهم المعلومات اللازمة للقضية محل الخلاف أو المسألة محل الاهتمام، وتعتبر الرقابة علي أداء الحكومة هي الخطوة الأولي التي يقوم بها المواطنون في حالة توافر المعرفة اللازمة لذلك، ثم تبدأ مساءلة الإدارة عن التقصير الذي تم فتبادل المعلومة بين الحكومة والمواطنين والعكس هي مسألة حيوية بالنسبة للمواطنة المسئولة والحكومة المتجاوبة، وبدون إتاحة المعلومة في وقت مناسب وتقديمها بشكل يمكن فهمه، فيكون من المستحيل علي المواطنين أن يتخذوا مواقف فعالة. [1]

فالشفافية الإدارية من خلال إعلان القطاعات الحكومية عن أنشطتها التخطيطية والتنفيذية يؤدي لكشف مواطن الخلل والفساد في الأجهزة الإدارية وكشف العلاقات المشبوهة بين متخذي القرار أو منفذيه، وبين أصحاب المصالح المشبوهة، وبالتالي يؤدي إلي تفعيل أدوات المساءلة المناهضة للفساد الإداري من خلال سلطات الدولة الثلاث، ومن خلال الإعلام، نهاية بالمواطن، وبالتالي انعدام الشفافية يؤدي إلى تغلغل الفساد الإداري علي حساب المصلحة العامة، فالعلاقة بين الفساد والشفافية هي علاقة عكسية، فكلما زاد الفساد قلت الشفافية، وكلما زادت معايير الشفافية في العمل الإداري قلت نسبة الفساد، ومن هنا تكون الشفافية الوجه

[1] – هشام عبد السيد الصافي محمد بدر الدين، مرجع سابق، ص74.

المكمل الآليات مكافحة الفساد الإداري وذلك من خلال تفادي اخطار السرية والجرائم التي قد ترتكب تحت غطاء السرية.[1]

[1] – هشام عبد السيد الصافي محمد بدر الدين، مرجع سابق، ص74.

خلاصة الفصل:

تعتبر الرقمنة قفزة نوعية ومتطورة في عصر التكنولوجيا الحديثة، ومازالت قابلة للتطور اكثر فاكثر، تضمن جودة في الخدمات من حيث حداثة ووفرة المعلومات في مختلف المجالات في أسرع وقت وأقل جهد وتكلفة، كما أنها ساهمت في تعزيز ثقة المواطن بالإدارة، من خلال تولد الثقة فيه بأنه بتطبيق الرقمنة في شتى المجالات اشعرته بالثقة، وأزالت عنه شعوره بوجود مختلف أشكال الفساد بصفة عامة، لذا فالرقمنة تعد ضرورة حتمية على الدول تسخير كل الموارد لتطبيقها على ارض الواقع ومواكبة الدول المتقدمة فيها.

الفصل الثاني

واقع تطبيق الرقمنة كآلية للشفافية ومحاربة الفساد الإداري في الجزائر

الفصل الثاني:

واقع تطبيق الرقمنة كآلية لتعزيز لشفافية ومحاربة الفساد الإداري في الجزائر

شهدت الجزائر في السنوات الأخيرة توجها واضحا نحو مسايرة العالم في رقمنة الادارة العامة، بهدف تحسين جودة الخدمات، تعزيز الشفافية والتصدي للفساد في مختلف الميادين، وعدة أهداف أخرى وقد انتهجت العديد من السياسيات من بينها مشروع الجزائر إلكترونية، وكان لها عدة تطبيقات رقمية لمختلف قطاعاتها العامة رغم التحديات.

للتكلم حول هذا الفصل ارتأينا تقسيمه إلى مبحثين، المبحث الأول: تناولنا فيه تجربة تطبيق الرقمنة في الإدارة العامة الجزائرية، من خلال تقسيمه إلى مطلبين، المطلب الأول تناولنا فيه استراتيجية الجزائر في التحول الرقمي وتحدياتها ومعوقاتها، والمطلب الثاني تناولنا فيه نماذج لرقمنة الادارة العامة في الجزائر.

والمبحث الثاني الذي كان بعنوان تجارب دولية لتطبيق الرقمنة والآليات الرقمية لمحاربة الفساد الإداري، قسمناه إلى بدوره الى مطلبين، المطلب الأول بعنوان تجارب دولية لتطبيق الرقمنة، والمطلب الثاني تناولنا فيه الآليات الرقمية لمحاربة الفساد الإداري

المبحث الأول: تجربة تطبيق الرقمنة في الإدارة العامة الجزائرية

شهدت الإدارة العامة الجزائرية خلال السنوات الاخيرة تحولات تدريجية في اطار التوجه نحو رقمنة مصالحها بإرادة سياسية عليا لتحسين جودة الخدمات وتقليل البيروقراطية وتعزيز الشفافية، هذا التحول فرض نفسه استجابة للتحديات المتزايدة التي تواجه العمل الاداري، خاصة تلك المرتبطة بالفساد وسوء التسيير.

المطلب الأول: استراتيجية الجزائر في التحول الرقمي وتحدياتها

تبنت الجزائر منذ أواخر العقد الأول من القرن 21 توجهًا استراتيجيًا نحو رقمنة الدولة وتحقيق تحول رقمي شامل يشمل مختلف القطاعات، انطلقت أولى هذه المحاولات من خلال استراتيجية التحول 2008–2013، ثم جاءت استراتيجية التحول الرقمي 2025–2030 لتؤكد على التوجه الرقمي للجزائر، غير أنّه تعترضة عدة تحديات على الدولة الجزائرية معالجتها.

الفرع الأول: استراتيجية الجزائر الالكترونية

تبنت الجزائر استراتيجيتين للتحول الرقمي هما:

أولا: استيراتيجية e-Algérie 2003

تبنت الجزائر "مشروع الجزائر الالكترونية" الذي يعكس مدى اهتمام الحكومة الجزائرية بضرورة عصرنة القطاع الحكومي وما تمليه عليه الحاجة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتكنولوجية التي مست اغلب الدول المتقدمة وتتمحور خطة هذه الاستراتيجية وفق 13 محورا كيما يلي:

1-**تسريع تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الإدارة العمومية:** في هذا السياق تم وضع اهداف خاصة وأحيانا مشتركة تخص الجوانب التالية:

- استكمال البنى الأساسية المعلوماتية.
- وضع نظم اعلام مندمجة. [1]

[1]– عبد القادر عبان، تحديات الإدارة الالكترونية في الجزائر– دراسة سوسيولوجية ببلدية الكاليتوس العاصمة، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، تخصص إدارة وعمل، جامعة بسكرة، 2016، ص 91.

- نشر تطبيقات قطاعية متميزة.
- تنمية الكفاءات البشرية.
- تطوير الخدمات الالكترونية لفائدة المواطنين والشركات والعمال والإدارات الأخرى.

2-**تسريع استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الشركات:** من خلال الأهداف التالية:

- دعم تملك تكنولوجيات الاعلام والاتصال من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تطوير تطبيقات لتحسين أداء الشركات.
- تطوير عرض خدمات الكترونية من طرف الشركات.
- وضع الحوافز وإجراءات تحقيقها لتمكن المواطن من الاستفادة من معدات وشبكات تكنولوجيا الإعلام والاتصال.

3-**تطوير الاليات والإجراءات التحفيزية بتمكين المواطنين من الاستفادة من تجهيزات وشبكات تكنولوجيات الاعلام والاتصال:** من خلال

- إعادة بعث عملية عن طريق توفير حواسيب شخصية وخطوط توصيل ذات التدفق السريع مع توفير التكوين ومضامين متميزة لفئات المجتمع.
- الزيادة بقدر معتبر في عدد الفضاءات العمومية الجماعية ومحلات الانترنت ومنصات المتعددة الوسائط.

4-**دفع تطوير الاقتصاد الرقمي:**

- مواصلة الحوار الوطني بين الحكومة والشركات الذي تمت مباشرته في اطار اعداد استراتيجية (الجزائر الالكترونية).
- توفير الظروف الملائمة لتثمين الكفاءات العلمية والتقنية الوطنية في مجال انتاج البرمجيات وتوفير الخدمات والتجهيز. [1]

[1]- عبد القادر عبان، مرجع سابق، ص 91.

- وضع إجراءات تحفيزية للإنتاج المضمون وتوجيه النشاط الاقتصادي في مجال تكنولوجيات الاعلام نحو التصدير.

5-**تعزيز البنية الأساسية للاتصالات ذات التدفق السريع والفائق السرعة:**

- تأهيل البنية التحتية الوطنية للاتصالات.
- تامين الشبكات ونوعية الخدمات الشبكات.
- التسيير الفعال لاسم نطاق(dz).

6-**تطوير الكفاءات البشرية:**

- إعادة النظر في برامج التعليم العالي والتكوين المهني في مجال تكنولوجيات الاعلام والاتصال.
- تلقين تكنولوجيات الاعلام والاتصال لجميع الفئات الاجتماعية.

7-**تدعيم البحث والتطوير والابتكار:** يستلزم الاقتصاد القائم على المعرفة تفاعلا قويا بين البحث والتطوير وعالم الاقتصاد، إذ أن الابتكار هو الذي يضمن تطوير المنتجات والخدمات ذات القيمة المضافة في مجال تكنولوجيا الاعلام والاتصال.

8-**ضبط مستوى القانوني الوطني:** نستنتج ان الترسانة القانونية الجزائرية لا تغطي كل المسائل القانونية المترتبة عن استخدام وتطوير تكنولوجيات الاعلام والاتصال، حيث أصبح لابد من ضبط مستوى الإطار القانوني تماشيا مع مجتمع المعلومات.

9-**الاعلام والاتصال:**

- اعداد وتنفيذ مخطط الاتصال حول مجتمع المعلومات في الجزائر.
- إقامة نسيج جمعوي كامتداد للمجهود الحكومي.

10- **تامين التعاون الدولي:**

- المشاركة الفعالة في الحوار والمبادرات الدولية. [1]

[1]- عبد القادر عبان، مرجع سابق، ص 92

- إقامة شركات استراتيجية بهدف تملك التكنولوجيات والمهارات.

11- **آليات التقييم والمتابعة:**

- اعداد الإطار التصوري لنظام مؤشرات نوعية.
- اعداد قائمة مؤشرات ملائمة.

12- **إجراءات تنظيمية:**

- تدعيم الانسجام التنسيق وطنيا وبين القطاعات.
- تدعيم قدرات التدخل على مستوى القطاعات والهيئات المتخصصة.

13- **الموارد المالية:** يستلزم تنفيذ استراتيجية الجزائر الالكترونية موارد مالية معتبرة، لذا فان هذا البرنامج يستوجب ميزانية وفق المراحل التنفيذية المرتقبة. [1]

ولقد تم تمديد هذه الاستراتيجية الى نهاية 2018 حيث لم يتم اختتام تنفيذ استراتيجية الجزائر الإلكترونية خلال سنة 2013 وإنما سيتواصل تجسيد المشروع لسنوات أخرى. [2]

ثانيا: استراتيجية الجزائر الالكترونية 2025-2030

أعلنت السيدة مريم بن مولود، المحافظة السامية للرقمنة عن مصادقة رئاسة الجمهورية على الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي في الجزائر 2025-2030، وتأكيدها على عزم الدولة بالمضي قدما في عملية التحول الرقمي.

وهذا ما جاء في كلمتها:

إن الأهمية البالغة التي يوليها رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، لملف الرقمنة ومتابعته الشخصية لمدى تقدمها، تترجم الإرادة السياسية القوية التي تَحْدو أعلى سلطة في البلاد من أجل تحقيق تحول رقمي شامل في الجزائر.

[1]- عبد القادر عبان، مرجع سابق، ص 93.

[2]- خالد قاشي وآخرون، استراتيجية "الجزائر الإلكترونية 2013"، فجوة النظرية والتطبيق، مجلة "الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد 04، ص106.

ومن هذا المنظور، شرعت الجزائر في مواكبة الثورة التكنولوجية وفق نهج مدروس من خال إنشاء المحافظة السامية للرقمنة، بوصفها هيئة سامية موضوعة تحت وصاية رئاسة الجمهورية، بموجب المرسوم الرئاسي رقم 23- 314 المؤرخ في 06 سبتمبر 2023، مكلفة بقيادة مشاريع الرقمنة القطاعية والمشاريع الاستراتيجية في مجال التحول الرقمي في الجزائر والحرص على متابعتها وتقييمها. [1]

يعد إعداد الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي، برؤية "جزائر رقمية 2030 " من بين المشاريع الاستراتيجية التي التزمت بها المحافظة السامية للرقمنة منذ إنشائها، حيث تعد هذه الاستراتيجية أول مرجعية وطنية تنظم وتؤطر وتقود مسار تجسيد التحول الرقمي في بلادنا، وفق مقاربة تشاركية وتشاورية شاملة مع جميع القطاعات الوزارية والخبراء والفاعلين والمتعاملين الاقتصاديين في مجال الرقمنة، ويرتكز مضمون الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي على تحسين رفاهية المواطن والمؤسسة، من خال تسهيل وتسريع المعاملات وتحقيق اتصال عالي الجودة للجميع وتوفر خدمات عمومية مرقمنة وسهلة الولوج 100%، إضافة إلى تطوير اقتصاد رقمي وطني خالق للثروة.

إن تحقيق هذه المكتسبات يتوافق ويتماشى مع قيم بلادنا، خاصة تلك المتعلقة بالمبادئ الأساسية للعدالة الاجتماعية، التي كرسها الدستور الجزائري، ومنسجمة مع التوجيهات الاستراتيجية والطموحات السامية للسيد رئيس الجمهورية،

بغية تحقيق رقمنة شاملة تمس كل القطاعات، نضمن من خلالها تسريع المعاملات وإرساء مبادئ الشفافية والمساواة في الولوج والحصول على المعلومة وزيادة المردودية وتحقيق الفعالية الحكومية، ومساهمة الرقمنة في تطوير الناتج الداخلي الوطني الخام.

إن الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي تقوم على خمسة (05) محاور استراتيجية، محوران منها يعدان القاعدة الأساسية لإنجاح التحول الرقمي في بلادنا، متعلقان "بالبنية التحتية

[1] – الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي في الجزائر من أجل جزائر رقمية 2030، محافظة الرقمنة الجزائرية، حيدرة – الجزائر 2024، ص03.

الأساسية" والمتمثلة أساسا في شبكات الاتصال عالي الجودة ومراكز البيانات، وكذا "الموارد البشرية والتكوين والبحث والتطوير"، أما المحاور الثلاثة الأخرى فتستهدف مكونات الدولة والمتمثلة في السلطات العمومية التي تحكم وتسير من خلال محور "الحوكمة الرقمية"، والاقتصاد الذي يخلق الثروة من خلال محور "الاقتصاد الرقمي"، والمجتمع المدني لبلوغ الشمول الرقمي من خلال محور "المجتمع الرقمي"، ويشمل كل محور مجموعة من الأهداف الاستراتيجية، بمجموع خمسة وعشرين(25) هدفا استراتيجيا، لكل هدف منها غاية نعمل على بلوغها في الفترة الممتدة من 2025 إلى 2030 .

إن الأهداف المنشودة من تنفيذ هذه الاستراتيجية الوطنية، تصبو إلى تحقيق جملة من القيم تتمثل في الشفافية والفعالية في التسيير، العدالة والمساواة لتحفيز الاقتصاد الوطني وضمان تنمية اجتماعية واقتصادية مستدامة.

تقوم الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي على ركيزتين اثنتين؛ إحداهما: تتمثل في الجانب القانوني والتنظيمي الشامل الذي ينظم ويؤطر ويضبط مجال الرقمنة في بلادنا، وهو ما تعمل عليه حاليا المحافظة السامية للرقمنة من خلال إعداد قانون الرقمنة بإشراك كل المعنيين بمجال الرقمنة في بلادنا، أما الركيزة الأخرى لهذه الاستراتيجية فتتمثل في الأمن الرقمي الذي يعد دعامة أساسية وبالغة الأهمية يرتكز عليها أمن هذه المحاور لحماية البيانات والأنظمة من التهديدات السيبرانية وهذا الجانب تكفلت به الاستراتيجية الوطنية لأمن الأنظمة المعلوماتية 2025- 2030، التي اعتمدها المجلس الوطني لأمن الأنظمة المعلوماتية.[1]

فيما يخص استراتيجية التحول الرقمي يمكن القول انها اسهمت في ارساء مجتمع ومؤسسات رقمية حديثة، حيث ساعدت خطة e-Algérie 2003 على تعميم استخدام تكنولوجيا المعلومات وتوسيع شبكات الاتصال وتهيئة بيئة تشريعية مناسبة للمعاملات الرقمية أما استراتيجية 2025 -2030 فهي تعزز هذا المسار عبر رقمنة الخدمات العمومية وتطوير

[1] – الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي في الجزائر من أجل جزائر رقمية 2030، محافظة الرقمنة الجزائرية، حيدرة – الجزائر 2024، ص03.

الاقتصاد الرقمي ليصيح محركا للنمو وتحسين كفاءة الإدارة وتقليص الفجوة الرقمية بين المواطنين، مما يسهم في تحسين جودة الحياة ودعم الابتكار وجعل الجزائر فاعلا اقليميا في المجال الرقمي.

الفرع الثاني: تحديات تطبيق الرقمنة ومعوقاتها

أولا: تحديات تطبيق الرقمنة

أنفقت الجزائر مبالغا ضخمة لتطوير الحكومة الإلكترونية منذ2003 لكن ورغم الجهود التي تبذل لأجل الانتقال إلى نظام إدارة إلكترونية فعال يشمل عصرنة العديد من القطاعات التي أشرنا إليها سابقا إلا أن مشروع التحول إلى نظام الرقمنة في الجزائر تعترضه جملة عقبات نذكر منها ما يلي:

1-**محدودية البناء التكنولوجي والتقني:** ويتجلى ذلك في ضعف مؤشر البنية التحتية لمشروع التحول للإدارة الإلكترونية، حيث يطرح تساؤل اليوم حول التأخر الحالي في الجزائر وتدهور واقع استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال بالمقارنة مع جيرانها في المغرب العربي. وقد حاولت بع الآراء الإجابة بالقول أن الجزائر كانت أول الدول الإفريقية في مجال استخدام تقنيات الحاسب خلال فترة السبعينات وبداية الثمانينات. وأول بلد عربي يستخدم الكمبيوتر في الإدارة إلا أن السنوات الصعبة التي قوضت الاقتصاد بأكمله أدت إلى التأخر في الاستثمار في التكنولوجيا الحديثة وضعف برامج التنمية.

2-**ضعف مجتمع المعلومات:** حيث تعاني الجزائر من الأمية التعليمية وبشكل أكبر من الأمية التكنولوجية. وبالرغم من تداول مصطلح مجتمع المعلومات في العديد من الخطابات الرسمية إلا أنها لا تزال تعاني من مشكل بنا الإطار العام لهذا المجتمع. [1]

[1]- سلامي نادية، الإدارة الإلكترونية كأساس لترقية الخدمة العمومية في الجزائر (الدور والتحديات)، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عباس لغرور خنشلة، الجزائر، العدد04، جوان 2015، ص202-203.

3-**ضعف الإطار القانوني المنظم لاستخدام التكنولوجيا الرقمية** سواء من الجانب المدني المتعلق أساسا بموضوع التوقيع الإلكتروني. أو الجانب الجزائي المتعلق بالجريمة الإلكترونية وآليات مكافحتها موضوعيا واجرائيا. [1]

ثانيا: معوقات تطبيق الرقمنة

هناك العديد من المعوقات تواجه استخدام الرقمنة ويمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- ضعف التخطيط والتنسيق على مستوى الإدارة العليا لبرامج الإدارة الالكترونية.
- غياب الرؤية الاستراتيجية الواضحة بشأن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما يخدم التحول نحو منظمات المستقبل الالكترونية.
- مقاومة التغيير في المنظمات، والمؤسسات الوطنية من طرف العاملين التي تبرز ضد تطبيق التقنيات الحديثة خوفا على مناصبهم، ومستقبلهم الوظيفي.
- ارتفاع التكلفة المادية لإنشاء شبكة المعلومات الدولية، فهي تحتاج إل شبكة اتصال جيدة وأجهزة حاسوب، وهذا يرتبط بالقدرة على تمويل المبالغ اللازمة لذلك.
- قلة الموارد المالية لتقديم برامج تدريبية، والاستعانة بخبرات معلوماتية في ميدان تكنولوجيا المعلومات ذلك كفاءة عالية. [2]
- عدم وجود بيئة عمل الكترونية محمية وفق أطر قانونية، تحدد شروط التعامل الالكتروني مثل غياب تشريعات قانونية تحرم اختراق، وتخريب برامج الإدارة الالكترونية، وتحدد عقوبات رادعة لمرتكبيها.
- التخوف من التقنية وعدم الاقتناع بالتعاملات الالكترونية، خوفا عما يمكن أن تؤديه من مساس وتهديد لعنصري الأمن والخصوصية في الخدمات الحكومية.

[1]- سلامي نادية، مرجع سابق، ص203.

[2]- خديجة قمار، الرقمنة الإدارية في الجزائر بين حتمية الانتقال ومعوقات التطبيق، مجلة المفكر، المجلد 18، العدد01، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، الجزائر، 2023، ص 149.

- وجود العديد من الفيروسات والتي تتناقل بين أجهزة الحاسوب من خلال شبكة المعلومات الدولية.
- وجود بعض الاتجاهات السلبية من قبل بعض المدراء والموظفين نحو استخدام التقنيات الحديثة ومنها شبكة المعلومات الدولية.
- عدم دقة وصحة جميع المعلومات الموجودة في شبكة المعلومات الدولية، فقد توجد مواقع غير معروفة أو مشبوهة. [1]

المطلب الثاني: نماذج لرقمنة الادارة العامة في الجزائر

مع التحديات المرتبطة بالبيروقراطية والفساد الاداري وضعف الشفافية، ومع اعتناق الجزائر لسياسة التحول الرقمي منذ سنة 2008 وإلى غاية يومنا هذا فقد شهدت اداراتها تحولا من الإدارة التقليدية الى الإدارة الرقمية ومن أهم هذه المشاريع نذكر:

الفرع الأول: رقمنة الجماعات المحلية (البلدية)

لا أحد ينكر أن وزارة الداخلية كانت من أكثر القطاعات التي سارعت بتوسيع تطبيق الرقمنة من خلال تنفيذها لعدة مشاريع في هذا الإطار والتي تتمثل:

1- رقمنة سجل الحالة المدنية

انطلقت عملية تجريبية على مستوى بلدتي (حسين داي) و(باب الزوار) بالجزائر العاصمة قبل تعميمها تدريجيا على مستوى كافة التراب الوطني، [2] حيث بدأت عملية رقمنة سجلات الحالة المدنية سنة 2009 على مستوى 1541 بلدية، وكانت أول بلدية طبق فيها مشروع رقمنة مصلحة الحالة المدنية هي ولاية باتنة في 04 مارس 2010، وأصدرت أول شهادة ميلاد رقم 12 بضع ثوان على مستوى الشباك الالكتروني. [3]

---

[1]- خديجة قمار، مرجع سابق، ص 149.

[2]- حريزي منال، مرجع سابق، ص152.

[3]- سلمى ديلمي، عادل بن عامر، تفعيل الإدارة الالكترونية كألية لتطوير الخدمة العمومية في الجزائر، ملتقى: رقمنة خدمات المرفق العام في الجزائر: الواقع، الآفاق، التحديات، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ألمانيا / برلين، إعداد و تنسيق: د. لبيد عماد / د . موزاي بلال، 2021، ط1، ص75.

ولقد مكن هذا الإنجاز من تمكين المواطن من استخراج كل وثائق الحالة المدنية بصفة آنية من أي بلدية أو ملحقة إدارية عبر الوطن دون أن يتكبد عناء التنقل، وحتى الجالية الجزائرية المقيمة بالخارج يمكنها تقديم طلب للحصول على هذه الوثائق مباشرة عبر خدمة الإنترنت والحصول عليه من الدائرة القنصلية المسجل بها. [1]

2-رقمنة المصلحة البيومترية (بطاقة التعريف وجواز السفر البيومتريين)

يهدف مشروع جواز السفر وبطاقة التعريف البيومتريين الى عصرنة ورقمنة وثائق الهوية حيث تعد بطاقة التعريف الوطنية البيومترية وثيقة مؤمنة تماما ذات شكل أكثر مرونة طبقا لآخر تكنولوجيا في العالم، تضمن للمواطنين القيام بمختلف الإجراءات الإدارية وكذلك جواز السفر البيومتري هو وثيقة سفر مؤمنة قابلة للقراءة آليا ويكون مطابقا للمعايير الدولية المصادق عليها من طرف المنظمة الدولية للطيران المدني. [2]

3-التسجيل الإلكتروني للحج :

تم البدء في التسجيل الإلكتروني للحج بالبلدية موسم 2016 لتخفيف عبء استخراج مختلف الوثائق والوقوف بالطابور لاستكمال التسجيل اليدوي، وتتم العملية إما من طرف المعني بملء استمارة إلكترونية على موقع وزارة الداخلية أو بالتسجيل في المنصة الإلكترونية للبلدية بطريقة بسيطة وسريعة وتتبع العملية بإجراء قرعة إلكترونية لاحقا. [3]

---

[1]- فاكية سقني، الإدارة الإلكترونية كآلية لتجويد الخدمة العمومية المحلية- مصلحة الحالة المدنية ومصلحة البيومترية نموذجا-، ملتقى: رقمنة خدمات المرفق العام في الجزائر: الواقع، الآفاق، التحديات، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ألمانيا / برلين، مرجع سابق، ص163.

[2]- مسعود البلي، سارة أوجحيح، نحو رقمنة الادارة العمومية في الجزائر -قطاعي التعليم العالي والجماعات المحلية أنموذجا، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، جامعة باتنة1، الجزائر، المجلد6، العدد01، جانفي 2021، ص900.

[3]- بلقاسم بومعزة، كمال عقريب، الإدارة الإلكترونية كدعامة لعصرنة البلدية دراسة بلدية حجرة النصّ، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيبازة، العدد 02، جانفي 2020، ص 12.

4-البطاقة الرمادية ورخصة السياقة البيومترية

تم البدأ باستخراج أول رخصة سياقة بيومترية بالبلدية شهر جوان 2019،كما تم استبدال البطاقة الرمادية في شكلها الحالي ببطاقة إلكترونية لتحسين الخدمة العمومية من جهة والقضاء على تزوير وثائق المركبات من جهة أخرى وهذا قبل نهاية سنة 2019.[1]

ومن الآثار الايجابية لتطبيق الرقمنة في البلدية:

- تحسين الخدمة العامة.
- استغناء المواطن عن الاحتكاك مع أي تصرف بيروقراطي بفضل حذف التدخل البشري المباشر في أداء الخدمة العمومية.
- التخفيف من ثقل الملفات الإدارية وتفادي العديد من الأخطاء وزيادة سرعة الإنجاز، مما يساهم في تحسين الأداء العام.
- مساعدة في اتخاذ قرارات أكثر استنارة وتخطيط أفضل للمشاريع المحلية؛.
- زيادة الشفافية من خلال توفير المعلومات بشكل علني، يمكن المواطنين من متابعة أداء البلدية والمساهمة في محاربة الفساد.
- تمكين المواطن من استخراج كل الوثائق المدنية بصفة آنية من أي بلدية أو ملحقة إدارية عبر الوطن دون تكبد عناء التنقل.[2]

الفرع الثاني: رقمنة قطاع العدالة:

يعتبر هذا القطاع من أولى القطاعات التي تبنت مشروع الجزائر الكترونية ويدخل ذلك في اطار الخطة الوطنية لإصلاح العدالة والتي أقرها الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" سنة 2008 وذلك للوصول إلى عدالة في متناول المواطن بأكثر فعالية وأكثر سرعة،[3] ومن أهم الخطط المتبعة لذلك نجد:

[1]- بلقاسم بومعزة، كمال عقريب، مرجع سابق، ص 12.

[2]- صراع سعاد، بومدين حسين، مرجع سابق، ص184.

[3]- حريزي منال، مرجع سابق، ص151.

1- **إنجاز أرضية الإنترنت:** (lsp) منذ نوفمبر 2003 تم تزويد قطاع العدالة بممول دخول للإنترنت ذو نوعية رفيعة.

2- **استحداث موقع الكتروني:** والذي تم إنشاؤه في نوفمبر 2003، ويرمي إلى إعطاء معلومات قانونية لعامة الناس، أمّا محتوى الموقع فهو يتضمن معلومات حول تنظيم القطاع ومهامه وبرامجه ونشاطاته، كما يحتوي على معلومات قانونية عامة، بالإضافة إلى تطوير شبكة الإنترنت في نواع العدالة الموجهة للاتصال الداخلي بين الموظفين.

من بين التطبيقات العملية لمشروع الإدارة الإلكترونية كذلك انطلاق رقمنة الأرشيف القضائي الذي يهدف إلى تحسين ظروف حفظ الأرشيف القضائي وتسييره، من خلال الاستعانة بالأدوات الحديثة التي تضمن في نفس الوقت حماية أكبر ضد تلف وضياع الوثائق، وكذلك جعل عمليات البحث والاسترجاع تتم بسرعة وفعالية.

3- **إدماج تقنية التصديق والتوقيع الإلكترونيين في المجال القضائي،** وذلك بهدف اتاحة الخدمات القانونية ضمن حيز الخدمات اعتبارا من تاريخ 13 سبتمبر 2014

4- **استخدام النظام الآلي لتسيير الملف القضائي (sydj)،** حيث يسمح هذا النظام بتسيير ومتابعة الملف الفضائي من المحامين والمتقاضين، بدءًا من التسجيل القضية إلى غاية البت النهائي فيها بالإضافة إلى الاطلاع على الشباك الإلكتروني للمحكمة العليا ومجلس الدولة، انطلاقا من المجالس القضائية،[1] كما طبق مؤخرا نظام جديد متمثل في السوار الالكتروني كبديل عن العقوبة سالبة الحرية قصيرة المدى. [2]

ولرقمنة قطاع العدالة انعكاسات تتمثل في:

-تسهيل اللجوء إلى القضاء لكافة شرائح المجتمع.

-تبسيط وتحسين الإجراءات القضائية

[1]- حريزي منال، مرجع سابق، ص151.

[2]- السبتي آسيا، دور الإدارة الرقمية في تحسين وتطوير العمل الإداري في الجزائر، مجلة الدراسات القانونية التطبيقية، جامعة الاخوة منتوري قسنطينة1، الجزائر، المجلد02، العدد 01، 2024، ص 08.

-ترقية أساليب التسيير القضائي والإداري.

-توفير وتطوير الخدمات القضائية عن بعد لفائدة المواطن لتقريب الإدارة منه وكسر طوابير الانتظار في المجالس القضائية.[1]

وتجدر الإشارة أنه بالرغم من الاستحسان الذي أبداه المواطن الجزائري حول الخدمات الإلكترونية، إلا أن تواصله مع الأجهزة القضائية من خلال شبكة الانترنت يظل محدودا جدا، لتصبح بذلك تغيير عقلية المواطن الجزائري أحد أهم التحديات التي تواجه عصرنة قطاع العدالة[2]

الفرع الثالث: رقمنة قطاع البريد والمواصلات وبعض القطاعات الاخرى

أولا: رقمنة قطاع البريد والمواصلات

أطلقت بريد الجزائر جملة من الخدمات الرقمية التي توفرها لشرائح واسعة من المجتمع الجزائري تشمل الزبائن والمهنيين ومختلف المتعاملين الاقتصاديين. حيث سجلت بريد الجزائر تطورا ملحوظا في تقديم خدمات رقمية حديثة سواءً على مستوى أجهزة الصراف الآلي أو الخدمات عن بعد أو عن طريق المكاتب البريدية. اضافة إلى مكاتب بريدية متنقلة على شكل حافلات هذه الوسيلة التي أصبحت تقدم خدمات كبيرة للمواطنين. وهذا ما يتجلى واضحا في باقة الخدمات الرقمية الحديثة التي أصبحت تميز المؤسسة، ومن بين هذه الخدمات الرقمية نذكر منها:

1- البطاقة الذهبية : توفر بريد الجزائر لزبائنها البطاقة الذهبية carte Edahabia بنسختين منها العادية والبطاقة الذهبية المدفوعة، وهي من البطاقات الائتمانية تمنحكم مزايا وخدمات إضافية. يمكن الحصول عليها عبر الموقع الرسمي أو مراكز البريد المحلية.

[1]- صراع سعاد، بومدين حسين، مرجع سابق، ص185.

[2] - سعيد مقدم، واقع ومقتضيات تنمية الإدارة العمومية في الجزائر، مجلة المدرسة الوطنية للإدارة، المجلد 03، العدد 02، الجزائر، 1993، ص103.

2- تطبيق بريدي موب : يوفر بريد الجزائر تحميل تطبيق بريدي موب Baridi Mob وهو تطبيق للهاتف المحمول يسمح بإجراء مجموعة من الخدمات المصرفية الإلكترونية، والخدمات المالية البريدية. من خلال هذا التسجيل في تطبيق بريدي موب، يمكنكم إدارة حساباتكم البريدية (CCP) والعمليات المالية من أي مكان وفي أي وقت بسهولة وسرور.

3- تعبئة رصيد الإنترنت والهاتف المحمول: تتيح هذه الخدمة إعادة شحن رصيد الهاتف المحمول وشحن الإنترنت بكل سهولة وسرعة باستخدام البطاقة الذهبية وتتم عملية الدفع بشكل آمن ومن دون أي مخاطر. يمكن الاستفادة من الخدمة لجميع شركات الاتصالات المتوفرة في الجزائر. مثل اوريدو وموبيليس وجازي وأيضا اتصالات الجزائر بكل انواعها الجيل الرابع. [1]

4- دفع الفواتير عبر الإنترنت: يتيح بريد الجزائر Algerie Poste للعملاء إمكانية دفع الفواتير عبر الإنترنت والمدفوعات المختلفة مثل دفع فواتير الكهرباء والغاز، ودفع فاتورة المياه والهاتف الثابت والمحمول .وذلك عن طريق الإنترنت لتجنب التنقل إلى مراكز البريد والوقوف في طوابير طويلة. يتم ذلك عبر إدخال معلومات البطاقة الذهبية والمبلغ المراد دفعه، ثم تأكيد الدفع. [2]

ومن انعكاسات تطبيق الرقمنة على قطاع البريد والمواصلات نذكر:

- تحسين جودة الخدمات المقدمة للعملاء؛
- تنويع خدمات الأموال البريدية والإلكترونية في أجهزة الصراف الآلي؛
- تأمين المعاملات المالية؛
- الاستخدام الواسع النطاق للبطاقة المصرفية الالكترونية الذهبية من بريد الجزائر؛
- الحد من استعمال الصكوك البريدية والقضاء على طوابير الانتظار؛[3]

[1] – بلقاسمي خالد، دهيمي عمر، مظاهر التحول الرقمي في الجزائر –عرض تجربة الجزائر–، مداخلة في ملتقى وطني بعنوان: جودة الخدمات في ظل التحول الرقمي والإدارة الالكترونية في المؤسسات الجزائرية رهانات وتحديات تقييم الواقع واستشراف الواقع، جامعة البويرة، ص09.

[2] – بلقاسمي خالد، دهيمي عمر، مرجع سابق ص09.

[3]– صراع سعاد، بومدين حسين، مرجع سابق، ص185.

ثانيا: رقمنة بعض القطاعات الأخرة

هذه بعض النماذج فقط لمظاهر تطبيق الرقمنة في الإدارة العامة الجزائر وتوجد عدة قطاعات شملتها عملية الرقمنة نذكر منها:

1. **رقمنة الصفقات العمومية:** من خلال البوابة الالكترونية رغم أنها مازالت في مرحلها الأولى
2. **رقمنة الضمان الاجتماعي:** من خلال اصدار بطاقة الشفاء وامكانية استعمالها في أي ولاية من ولايات الوطن الوطني.
3. **رقمنة المؤسسات التعليمية:**

أ- التعليم العالي والبحث العلمي: من خلال

- البوابة الجزائرية للمجلات www.asip.cerist.dz للقضاء على الاجراءات البيروقراطية لقبول المقالات والحد من ظاهرة السرقة العلمية وبالتالي التخفيف من الفساد التعليمي. [1]
- المنصة الرقمية موودل: Digital Platform Moodle تمكن من تبادل المعلومات والدروس.
- المنصة الرقمية ZOOM منصة متخصصة لمكالمات الفيديو تستطيع عبرها عقد الاجتماعات والمحاضرات عبر الأنترنيت. [2]

ب- وزارة التربية: اتجهت وزارة التربية بوضع أرضية رقمية تشمل مجموعة من المستويات تحت اسم "الأرضية الرقمية لوزارة التربية https://amatti.education.gov.dz وتضم الإطارات المركزية، مديريات التربية، المعاهد الوطنية. [3]

رقمنة قطاع الصحة الإلكترونية: من خلال تأسيس عدة منصات أبرزها: [4]

- المنصة الإلكترونية لتتبع فيروس كورونا http://covid19.sante.gov.dz
- المنصة الإلكترونية للاستشارة الطبية عن بعد https://altibbi.com/
- المنصة الإلكترونية لحجز المواعيد الطبية: https://sihhateeh.com/

[1]- صراع سعاد، بومدين حسين، مرجع سابق، ص182.

[2]- حريزي منال، مرجع سابق، ص161.

[3]- صراع سعاد، بومدين حسين، مرجع سابق، ص182

[4]- حريزي منال، مرجع سابق، ص162-163.

4. **قطاع الأمن:** من خلال الموقع ppgn.mdn.dz خاص بالشكاوي والتبليغ عن الجرائم مهما كان نوعها.

5. **قطاع التجارة:** استحداث السجل التجاري الإلكتروني منذ شهر جوان 2014 الاتجاه نحو التجارة الالكترونية من خلال قانون 18-05 المؤرخ في 10 ماي 2018 متطرقا إلى التجارة الإلكترونية، العقد الإلكتروني المستهلك الإلكتروني المورد الإلكتروني، وسيلة الدفع الإلكتروني الإشهار الإلكتروني وغيرها.

6. **قطاع الأعمال:** في عام 2017 تم إطلاق البوابة الإلكترونية لإنشاء المؤسسات www.jecreemonentreprise.dz

7. **قطاع المالية:** www.jibayatic.de قامت وزارة المالية في 2018 اعتماد تطبيق إلكتروني للتصريح الجبائي يتمثل في جبايتك لتسهيل عملية دفع الضرائب والرسوم عن طريق الإنترنت من خلال التسجيل بالموقع تم الدفع عن طريق الدفع البنكي الإلكتروني E-Banking.[1]

[1]- بركنو نصيرة، ثابتي الحبيب، دور الحكومة الإلكترونية في مكافحة الفساد الإداري: حالة الجزائر، مجلة بحوث الادارة والاقتصاد، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، المجلد01، العدد 02، 2019، ص 57.

المبحث الثاني: تجارب دولية لتطبيق الرقمنة والآليات الرقمية لمحاربة الفساد الإداري

مع عجز الآليات التقليدية لمحاربة الفساد الإداري بكل صوره والحد من انتشاره، ومع التطور التكنلوجي ومجيء الرقمنة والتي من خلال آلياتها الرقمية تسعى إلى التصدي إلى هذه الظاهرة، وبالاعتماد على التجارب الدولية لتطبيق الادارة الالكترونية للدول الرائدة في هذا المجال، سنشير إلى أهم الدول وتجاربها والدروس المستفادة منها في المطلب الأول ومعرفة مساهمة الرقمنة في تعزيز الشفافية ومحاربة الفساد من خلال الآليات الرقمية في المطلب الثاني

المطلب الأول: تجارب دولية لتطبيق الرقمنة

سأختار ثلاث تجارب لدول رائدة في مجال تطبيق الإدارة الإلكترونية هي:

الفرع الأول: تجربة كوريا الجنوبية وسنغافورة

أولا: تجربة كوريا الجنوبية

تعتبر كوريا الجنوبية من الدول الرائدة في مجال تطبيق الإدارة الإلكترونية حسب دراسة الامم المتحدة لعام 2014، فقد احتلت المركز الأول وحققت انجازات غير مسبوقة كوسيلة أساسية لتعزيز قدراتها التنافسية معتمدة على البيئة التحتية المتطورة لتكنولوجيا المعلومات، حيث قامت ببناء شبكات الحاسب في جميع أنحاء البلاد وتعديل القوانين واللوائح والسياسات.

وقد اتخذت الإدارة الكورية العديد من الإجراءات لتحسين الكفاءة والشفافية في العمل الإداري وتعزيز التواصل مع المواطنين فيما يتعلق بسياسات الحكومة، حيث يمكن للأشخاص المشاركة في عملية صنع القرار الحكومي بكل سهولة من خلال شباك يسمى e-People متصل بجميع المؤسسات الإدارية، بالإضافة إلى استخدام بوابة الخدمة المدنية التي تمكن من دخول عصر طلبات الخدمة المدنية من المنزل كما عمدت إلى زيادة كفاءة ادارة الموارد المعلوماتية.[1]

[1] – حريزي منال، مرجع سابق، ص133.

ومن الخدمات التي تقدمها الإدارة الحكومية الإلكترونية:

1-**الخدمات المبنية على الأنترنيت:** يتمكن المواطنون من استخدام الخدمات الإدارية في اي وقت وفي اي مكان على شبكة الانترنيت، حيث يمكنهم العثور على الخدمات التي يحتاجون إليها بالبحث من خلال 5300 خدمة متاحة مع الحصول على معلومات تفصيلية، وطلب ما يصل إلى 720 خدمة مدنية على الانترنيت دون الحاجة إلى زيارة المكاتب الإدارية والحصول على النتائج عبر البريد العادي.

2-**خدمة التخليص الجمركي:** تهدف إلى توسيع نطاق الاستخدام المشترك للمعلومات من أجل تحسين وتبسيط مختلف العمليات المتعلقة بالتصدير والاستيراد، مما يوفر وقت للمتعاملين، ويتم تقديم هذه الخدمة عن طريق دمج مجموعة من الخدمات في اطار ما يعرف بخدمة الشباك الموحد، حيث يتم ارسال واستقبال مختلف التقارير إلى المصالح المختصة وتحديث نظام التبادل الإلكتروني للبيانات التقليدية لتوفير خدمة أكثر ملائمة وأقل تكلفة للتخليص الجمركي.[1]

ثانيا: تجربة سنغافورة

تعتبر تجربة سنغافورة من التجارب الرائدة في تطبيق الادارة الالكترونية، وقد سعت لعدة سنوت مضت لأن تصبح الجزيرة الذكية، وقد بدأت في تنفيذ الخطة الوطنية لتكنولوجيا المعلومات عام 1983م وتم انشاء المجلس الوطني للكمبيوتر واطلاق برنامج مؤسسة الخدمة المدنية الذي ارتكز على النقاط التالي:

- تدريب ومحو الأمية للمواطنين في مجال الحاسب والانترنيت؛
- جذب الكفاءات للعمل في مجال الحاسب والانترنيت؛
- تثقيف المواطنين حول فكرة الحكومة الالكترونية؛
- تدريب 75% من الموظفين في قطاع المعلومات والاتصال.

[1] – حريزي منال، مرجع سابق، ص133-134.

وهي تقدم عدة خدمات نذكر منها:

- في مجال التعليم: تم ربط جميع المدارس البالغ عددها 360 مدرسة في شبكة واحدة، كما تم تدريب الطاقم التدريبي البالغ عددهم 25ألفا على تطبيق تكنولوجيا المعلومات مما خلق جوا من المنافسة المحلية والعالمية بين الطلبة.
- استخدام الطرق الذكية لتخفيف اختناقات المرور بهدف تقديم تنبؤات مبكرة لحركة المرور
- الموقع الالكتروني www.gov.sg حيث يمكن التنقل بين مجموعة الخدمات المتوفرة على الموقع الالكتروني الذي يحتوي على خدمات مخصصة بقطاع الاعمال، كما يتضمن الموقع خدمات لزوار سنغافورة من طالبي الدراسة أو السياحة ويتضمن مواضيع خاصة بالثقافة والترويج السياحي والاقتصادي.[1]

الفرع الثاني: تجربة الولايات المتحدة الأمريكية

في عام 2004 بدأ التحول الإلكتروني في الولايات المتحدة الامريكية وقد شمل جميع الإدارات والوكالات الحكومية، وقد أشار التقرير الصادر عن هيئة الخدمات الالكترونية في ذات العام إلى ان الخدمات المقدمة من الدوائر الحكومية تضاهي ما تقدمه مؤسسات القطاع الخاص.

ومن بين الخدمات الإلكترونية التي توفرها الو.م.أ نذكر:

1-**خدمات البوابة الإلكترونية:** حيث تتيح هذه البوابة عددا من الخدمات الحكومية للمواطنين؛ مثل الأحوال المدنية، التنقل والهجرة، الرعاية الصحية، الضرائب وغيرها،

2-**الخدمة المرورية:** تمكين طالب الخدمة من تعبئة البيانات المخصصة للمرور بمختلف انواعها(رخصة القيادة، استمارة السير، تسديد المخالفات، البلاغ عن الحوادث والمخالفات المرورية ...) وارسالها إلى أي إدارة أو قسم مرور، بحيث يتم الرّد آليا مع تسديد الرسوم عبر بطاقة الإئتمان.[2]

[1] – حريزي منال، مرجع سابق، ص134-135.

[2] – حريزي منال، مرجع نفسه، ص131.

3-خدمة الجامعات الإفتراضية: طبقت الو.م.أ الخدمات الإلكترونية للجامعة الإفتراضية تضم 128 مؤسسة من مؤسسات التعليم العالي تُقدم ضمنه 173 برنامجاً تغطي نحو 3462 مادة دراسية.

4-خدمات المكتبات الإلكترونية في جامعة نيويورك: يقدم دعما كاملا لمكتبات مراكز الجامعة وقواعد المعلومات والبيانات المتسعة ويقوم بتوفير خدمات التنسيق والتطوير وخدمات مكتبية. [1]

هذا بالإضافة إلى تجارب عربية مختلفة يضيق المقام بذكرها مثل تجربة الإمارات وقطر.

المطلب الثاني: الآليات الرقمية لتعزيز الشفافية ومحاربة الفساد الاداري

أنفقت الجزائر مبالغ ضخمة لتطبيق الرقمنة منذ 2003 لكن ورغم الجهود التي تبذل لأجل الانتقال إلى نظام إدارة إلكترونية فعال يشمل عصرنة العديد من القطاعات والتي أشرنا اليها في المطلب السابق بهدف محاربة الفساد وتعزيز الشفافية للمواطن، إلا أن مشروع التحول إلى نظام رقمنة الإدارة العامة في الجزائر تعترضه جملة من التحديات أو المعيقات نذكر منها ما يلي:

الفرع الأول: الرقابة الالكترونية

تعتبر تقنية الرقابة الالكترونية من أحدث الأساليب التي تعتمدها الإدارة الالكترونية، وهذا لمواجهة مختلف المشكلات الإدارية التي قد تعتريها كالفساد الإداري، وتعزيز الشفافية.

1-تعريف الرقابة الالكترونية

تعتبر الرقابة الالكترونية عملية تهدف الى متابعة وملاحظة الانشطة والمعاملات واداء العاملين في المنظمة، بغية كشف الانحرافات، عن طريق استخدام الحاسوب والوسائل التكنولوجية الحديثة لتحقيق الاهداف المنشودة لإيجاد نظام ذو ميزة تنافسية عالية .

[1] – حريزي منال، مرجع سابق، ص131.

كما تعرف بانها :"عملية رقابية مستمرة متجددة تكشف عن الانحراف بشكل اني، من خلال تدفق المعلومات والتشبيك بين المديرين والعاملين والموردين والمستهلكين، وهذا ما يزيد من القدرة على توفير امكانية متابعة العمليات المختلفة وسير القرارات المتنوعة وتصحيح الاخطاء في كافة انواع المؤسسات. [1]

2-مميزات الرقابة الالكترونية

- تحقق نوع من التنظيم والفعالية داخل المؤسسة، فهي وسيلة تستطيع بها السلطات الادارية معرفة كيفية سير العمليات الادارية وكشف الاخطاء أو التقصير أو الانحراف .
- تعمل على الاستخدام الامثل للموارد دون هدر أو ضياع أو تلف، وهذا تحقيقا لهدف المؤسسة الادارية
- تحقق الرقابة الفعالة دقة النظام الاداري، بالإضافة الى تحقيق النتائج المطلوبة في ظل تسلسل المستويات داخل التنظيم الاداري .
- تعزز مبدا المحاسبة والمسائلة الادارية .
- تحول دون السرقات والتبذير والاهمال واي نوع من سوء الاستخدام، ما يحافظ على موارد المنظمة .
- تساعد الجميع على الانخراط في معرفة كل ظروف عمل المنظمة.
- تمتعها بدرجة عالية من الامان لتوفرها على المعرفة التامة بكل مستجدات العمل، هذا ما يوفر مستلزمات مواجهة كل المفاجئات ويقلص من حدوثها[2]

3- معيقات تطبيق الرقابة الالكترونية

بالرغم من المميزات الكبيرة التي تقدمها الرقابة الالكترونية للموطن والادارة على حد سواء، لكنها لا تخلو من عدة مشاكل وعقبات تعقيد تطبيقها على ارض الواقع واهمها :

[1] – رقاب محمد، رقمنه قطاع الإدارة ودوره في الحد من ظاهرة الفساد الاداري، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي شريف بوشوشة أفلو، الجزائر، المجلد 06، العدد خاص، 2023، ص35.

[2] – المرجع نفسه، ص36.

- التكلفة المادية المرتفعة لإنشاء شبكة معلومات دولية، حيث انها تحتاج الى شبكات اتصال
- جيدة واجهزة حاسوب حديثة، وهذا يشترط القدرة على توفير المبالغ اللزمة مع ارتفاع التكلفة
- الباهظة لتوفير تلك التقنية .
- الحاجة الى تدريب الموظفين على استخدام شبكة المعلومات الدولية بكفاءة عالية وفعالة لتحقيق الاهداف المرجوة، تدريبا داخليا وخارجيا، بالإضافة الى وجوب توفر المهارة والرغبة لدى الموظفين .
- عائق اللغة، حيث ان معظم البحوث والمقالات العلمية والاوامر والموجهات في شبكة المعلومات، باللغة الانجليزية وهذا ما يمنع استخدامها بشكل فعال وبطريقة سلسة.
- ضعف بنية المعلومات والاتصالات التحتية واختلاف استكمالها من منطقة الى اخرى، مثلما تعاني منه الجزائر من انتشار محدود للأنترنت، حيث ان مستخدمي هذه التقنية يشكلون نسبة ضئيلة مقارنة مع الدول المجاورة . [1]
- تعد اهم مشاكل الادارة الالكترونية ايضا ما يسمى بمسالة الامن الالكتروني، والحفاظ على السرية الالكترونية وحماية المعلومات سواء كان وطنية أو شخصية، بالإضافة الى صون الارشيف الالكتروني، لهذا وجب اتخاذ عدة اجراءات للحفاظ اكثر على سرية مختلف المعلومات، ومن اهم الاجراءات التحديث المستمر للبرامج المضادة للفيروسات، بالإضافة الى تركيب جدار بين المستفيدين ومصادر المعلومات لصد محاولات القرصنة والاختراق، وكذا التحديث المتواصل لأنظمة تشغيل الحواسيب الالية.
- الاتجاهات السلبية من قبل بعض المدراء والموظفين تجاه استخدام التقنيات الحديثة الرقمية ومنها ما هو متعلق بشبكة المعلومات .
- عدم دقة وصحة جميع المعلومات الموجودة في شبكة المعلومات الدولية، وامكانية وجود معلومات مشبوهة أو غير معروفة.

[1] – رقاب محمد، مرجع سابق، ص36-37.

4-دور الرقابة الالكترونية في مكافحة الفساد الاداري

- السرعة والدقة في تحديد الانحراف أو الخلل الاداري
- تجسيد اكثر لمبدا الشفافية في التعاملات الادارية
- تسهيل عمل المراقبين والمفتشين الاداريين
- المساهمة في تطوير أداء الموظفين العموميين[1]
- تساعد الإدارة الإلكترونية على انخراط الجميع في معرفة ما يوجد داخل الإدارة و بالتالي تطبيق الرقابة الإلكترونية داخل المرافق العامة وإدراك الموظفين، وعلمهم بذلك يؤدي إلى ضمان قيام الموظفين بطريقة مشروعة، وبالتالي فإن الرقابة الإلكترونية تساهم بشكل كبير في محاربة الفساد الإداري. [2]

إن استخدام الرقابة الالكترونية سيفعل موضوع الشفافية للأجهزة التنفيذية وستكون نشاطاتها واضحة للأجهزة الرقابية بالتالي ستعمل على تحديد بؤر الفساد الإداري؛ والى زيادة أنظمة دعم القرار وتسهيل عمل الأجهزة الرقابية وستؤدي إلى القضاء على مكامن الفساد الإداري، كما تسهل الرقابة الرقمية في تسهيل الربط بين المستويات التنظيمية وتوفير قنوات اتصال فاعلة وسريعة حيث يعمل التنبيه الإلكتروني على وجود انحرافات ما يؤدي إلى المعالجة الفورية وتوفير الكثير من الوقت والتكلفة، نظرا لتوفر المعلومات من خلال قواعد معلومات تتميز بسهولة الوصول والتي تعمل على إزالة الغموض عن الكثير من القضايا وتمكن من الرقابة بكفاءة وفعالية ما يحد من انتشار الفساد الإداري بنسب معتبرة. [3]

[1] – رقاب محمد، مرجع سابق، ص37.

[2] – شريفة يوسف الزين، إشراق مناد، دور الإدارة الإلكترونية في محاربة الفساد الإداري، مجلة الدراسات الأكاديمية، المركز الجامعي شريف بوشوشة أفلو، الجزائر، المجلد 03، العدد 03، 2021، ص154.

[3] – بركان فرحات، الإدارة الرقمية ودورها في مكافحة الفساد الإداري، رسالة ماستر، تخصص: دولة ومؤسسات، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة يحي فارس بالمدية، الجزائر، 2019-2020، ص51.

الفرع الثاني: الخدمة الإلكترونية

1-تعريف الخدمة الإلكترونية:

تعرف الخدمة الإلكترونية أنها تلك الخدمات التي تقدم من خلال الاتصال الإلكترونية بين مقدم الخدمة والمستفيد منها[1].

وتعرف أيضا بأنها قدرة الأجهزة العمومية على التبادل المعلومات فيما بينها من جهة وتقديم الخدمات للمواطنين والقطاع العام من جهة أخرى، وذلك بسرعة وتكلفة منخفضة غير شبكات الإنترنت مع ضمان سرية وأمن المعلومات المتناقلة في أي وقت وأي مكان. [2]

بناء على ما سبق، نستنتج أن الخدمات الإلكترونية تتمثل في استخدام أدوات تكنولوجيا الحديثة، لتقديم الخدمات الإدارية لمواطنين في أي وقت ومن أي مكان بأقل جهد وتكلفة.

2-متطلبات الخدمة الإلكترونية

من أجل مواكبة التطور التكنولوجي في العالم وتهدف تحسين استخدام الآليات الإلكترونية الحديثة اعتمدت عدة ادارات على لخدمات الإلكترونية والبوابة الإلكترونية التي تعد من الاتجاهات الحديثة في المجال الإداري وإحدى أهم آليات الناجحة لتحسين جودة الخدمة العمومية وعصرنة القطاعات لما تحدثه من تغير في الأسلوب العمل الإداري وفعاليته في أداء، ولها دور فعال في تقريب المواطن من الإدارة من خلال توفير المعلومات والخدمات على مدار 24 ساعة من أي مكان وبأقل تكلفة وجهد ومن أجل انجاح هذه التقنية اعتمدت على مجموعة من متطلبات تذكر منها:

- **وصف الخدمة الإلكترونية:** يجب وصف الخدمة الإلكترونية وتطبيقها وحتى استخدمها بحيث تكون مرئية للمستفيد أي واضحة ودقيقة قدر المستطاع، وهذا لا يتحقق من وصف دقيق وشامل للخدمة الإلكترونية، يكون المستفيد قادر على فهمه واستيعابه.

[1] – منال صبحي محمد الحناوي، الاستراتيجية الأمنة لمحكومة الالكترونية لمؤتمر السادس لجمعية مكتبات والمعلومات السعودية حول بيئة المعلومات الأم المفاهيم والتشريعات والتطبيقات، الرياض 6-7-2010، ص05.

[2] – مومني فايزة، بن سويسي خيرة، الخدمات الإلكترونية كآلية لمكافحة الفساد الإداري، مجلة القانون والعلوم السياسية، المركز الجامعي صالح أحمد بالنعامة، الجزائر، المجلد09، العدد 02، 2023، ص184.

- **الإعلان عن الخدمة الإلكترونية:** يستطيع مزود الخدمة الإلكترونية الإعلان عن خدماتهم والتعريف بأدق مواصفات كل خدمات المعروضة لتمكين المستفيدين من اكتشافها والوصول إليها والانتفاع بها.
- **اكتشاف الخدمة الإلكترونية وانتقائها:** ينبغي لمزودي الخدمة تعريف المستفيدين بكيفية اكتشاف الخدمة الإلكترونية التي تلبي احتياجاتهم بأفضل صورة ممكنة، وهنا يلعب مزود الخدمة دور المسوق الخدمي الذي يعرف حاجات المستفيد ورغباته ويعمل باتجاه إشباعها وتحقيق أعلى مستوى الرضا لدى المستفيد .
- **تركيبة الخدمة الإلكترونية:** تعني كيفية دمج الخدمات الإلكترونية لتكوين خدمات ذات قيمة مضافة ودرجة ثقة عالية بالإضافة إلى تحديد النماذج واللغات القادرة على تحقيق تكامل خدمي.[1]
- **تقديم الخدمة الإلكترونية وتسليمها،** تعد عملية الخدمة الإلكترونية وتسليمها من عناصر تحقيق الميزة التنافسية والأساس المرتكز عليه في مجال القيمة المضافة، حيث تشمل التعريف بكيفية تقديم الخدمة الإلكترونية للمستفيد، والأهم من ذلك الكفاءة وسرعة والاعتيادية أثناء تسليم الخدمة في الوقت الحقيقي بما يفوق توقعات المستفيد وهنا تتحقق حالة الرضا المنشود لدى هؤلاء المستفيدين من الخدمة الإلكترونية اللائقة والسريعة وذات الثقة العالية.

3-بوابة الخدمات الإلكترونية

هي عبارة عن مدخل موحد لمجموعة كبيرة من الخدمات الإلكترونية أو تطبيقات تشترك في نطاق قطاعي محدد، والهادفة إلى خدمة الجمهور، وهي أيضا الحل الذي يسمح بتجميع المحتوى من المصادر المختلفة وينطوي على التواصل الفعال بين الجهات الفاعلة المسؤولة

[1] – شريفة يوسف الزين، إشراق مناد، مرجع سابق، ص151.

عن توفتَ وتحديث البيانات والمعلومات على أساس إقليمي واسع يستند على منطق المشاركة والتواصل. [1]

4-الخدمة الإلكترونية ودورها في مكافحة الفساد الإداري

أدى تطور ثورة المعلوماتية وظهور وسائل الاتصال الحديثة إلى تغير في المرفق العام، لا سيما في مجال الخدمات الذي يحكم معظم أنشطته، حيث انتقلت من الخدمات التقليدية إلى الخدمات الإلكترونية التي ساهمت بشكل كبير في تحسين المرفق والقضاء على الفساد الإداري والمتمثل في المحسوبية والرشاوى والوساطة..... إلخ. من أشكال الفساد الإداري ومحاربة البيروقراطية ومعظم التعقيدات المعروفة في الخدمات.

الفرع الثالث: التوقيع الإلكتروني

1-تعريف التوقيع الإلكتروني:

عرّفته المادة 1/02 من القانون رقم 15-04 أنه «تلك البيانات التي تكون في شكل الكتروني، المرفقة أو المرتبطة منطقيا ببيانات الكترونية أخرى، تستعمل كوسيلة توثيق». [2]

وخصصت نفس المادة في فقرتها 3 بيانات خاصة بإنشاء التوقيع الإلكتروني بقولها: «بيانات فريدة مثل الرموز ومفاتيح التشفير الخاصة، التي يستعملها الموقع لإنشاء التوقيع الإلكتروني».

ويتجلى من خلال هذين التعريفين أن المشرع أولى الاهتمام بمسألة توثيق البيانات محل التوقيع دون الاهتمام بمسألة موافقة الشخص الموقع على المعلومات الواردة في المحرر، هو التأكيد على أن إرادته اتجهت للالتزام بما وقع عليه. [3]

[1] – شريفة يوسف الزين، إشراق مناد، مرجع سابق، ص151.

[2] – قانون رقم 15-04 المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1436 الموافق 01 فبراير سنة 2015، يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكتروني، ج.ر.ج.ج.، العدد 06، 2015، ص 07.

[3] – شريفة يوسف الزين، إشراق مناد، مرجع سابق، ص155.

وعليه فانه يمكن أن نلاحظ أن المشرع الجزائري قام بتعريف التوقيع الالكتروني من خلال إجراءات إنشائه وأشكاله المختلفة، بالإضافة إلى استعماله لتوثيق هوية الموقع واثبات قبوله في الشكل الالكتروني لمضمون الكتابة.

2-أشكال وصور التوقيع الالكتروني:

عكس التوقيع التقليدي المتمثل في الامضاء أو البصمة فان للتوقيع الالكتروني عدة صور مختلفة حسب التقنية المستخدمة في منظومة التوقيع، وأهمها:

- **التوقيع الرقمي :**

يعتبر اهم صور التوقيع الالكتروني نظرا لما يتمتع به من قدرة كبيرة على تحديد هوية اطراف العقد، بالإضافة لما يتمتع به من درجة عالية من الامان والثقة في استخدامه وتطبيقه عند ابرام العقود الالكترونية، فهو عبارة عن رقم سري أو رمز ينشئه صاحبه باستخدام مفتاح الترميز العمومي والذي ينش ئ مفتاحين مختلفين ولكنهما مرتبطان رياضيا، حيث يتم الحصول عليهما باستخدام سلسلة من الصيغ الرياضية أو الخوارزميات غير المتناظرة. [1]

- **التوقيع بالقلم الالكتروني :**

يعد من صور التوقيع الالكتروني التي يستخدم فيها قلم الكتروني حساس، يمكن الكتابة به على شاشة الحاسوب باستخدام برنامج معلوماتي يسمح بأخذ التوقيع والتأكد من صحته، حيث يتلقى البرنامج بيانات المستخدم عن طريق بطاقة تحقيق هوية الكترونية خاصة، تحوي جميع البيانات المتعلقة بهذا الشخص، ثم تظهر له تعليمات على الحاسوب يتبعها لغاية ظهور رسالة له على الشاشة تطلب منه كتابة توقيع باستخدام القلم الالكتروني داخل مربع مرسوم، وبالتالي يقوم البرنامج المعلوماتي بالتقاط حركة اليد من حجم الحروف وشكلها ومنحنياتها وغيرها من الصفات، كما يحد السرعة النسبية التي تجري بها، وبعدها يقوم بتشفير هذه البيانات والاحتفاظ بها على نحو يمكن من استرجاعها واستخدامها عند الضرورة.

[1] – رقاب محمد، مرجع سابق، ص39.

اضافة الى ان هناك صور اخرى للتوقيع الالكتروني مثل نقل التوقيع الخطي الى وثيقة الكترونية موجودة عبر الانترنت عبر الماسح الضوئي، واستخدام بطاقات الائتمان الممغنطة ذات الرقم السري لإبرام الصفقات الالكترونية، وعليه فان التوقيع الالكتروني يمكن ان يتخذ ويحول الى اي صورة من صور التوقيع التقليدية.

- **التوقيع البيومتري:**

استمدت تسميته من كون هذا التوقيع يعتمد على علم "البيومترولوجي"، الذي يعنى بدراسة المميزات الخاصة بكل انسان، كالصوت وبصمة قزحة العين أو بصمات الاصابع والشفاه، بالإضافة الى مميزات المظهر الخارجي للإنسان كدراسة خطه أو قياس درجة ضغط يده على القلم، ومعرفة كمية الاهتزازات الصادرة عنها اثناء الكتابة، فهو يشمل كل الصفاة الطبيعية والسلوكية للإنسان والجسدية والتي تختلف من شخص لأخر، عن طريق تخزين هذه الصفات للشخص الموقع عن طريق برامج معلوماتية معينة، تتم عملية تشفيرها وتخزينها الكترونيا في الحاسوب. [1]

3-دور التوقيع الالكتروني في الحد من الفساد الإداري

- بعث الثقة ومستوى الأمن والخصوصية بالنسبة للمتعالمين على شبكة الانترنت مما يساعد على التقليل من مظاهر الفساد الاداري.
- الحفاظ على سرية المعلومات بما فيها معلومات الحكومة الالكترونية وسرية الرسائل المرسلة والمعلومات الصادرة من الإدارة وحمايتها من التزوير والتلاعب بها وافشائها من قبل الموظفين. كما لا يمكن لأي شخص ميما كانت قدرة معرفته الاطلاع على الرسائل أو التعديل أو التحريف فيها سواء تعلقت بالمعلومات الإدارية أو الأعمال الالكترونية الأخرى.

[1] – رقاب محمد، مرجع سابق، ص40.

- تحديد هوية المرسل والمستقبل الكترونيا والتأكد من مصداقية الأشخاص والمعلومات والقرارات وأنها نفس المعلومات الأصلية، وأنه لم يتم العبث بها من قبل الأشخاص المحترفين أو الموظفين، وكذلك الحفاظ على سرية المعلومات وعدم تداولها. [1]
- إمكانية استخدامه كبديل للتوقيع التقليدي بالإضافة إلى مسايرته لنظم المعلومات الحديثة.
- يساعد التوقيع الإلكتروني كل المؤسسات على حماية نفسها من عمليات التزييف وتزوير التوقيعات.
- يسمح التوقيع الإلكتروني بعقد الصفقات عن بعد ودون حضور المتعاقدين، وهو بذلك يساعد في تنمية وضمان التجارة الإلكترونية.[2]

[1] – رقاب محمد، مرجع سابق، ص36.

[2] – علاء الطاهر، الحكومة الإلكترونية بين النظرية والتطبيق، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص2010.

خلاصة الفصل:

مازالت الدولة الجزائرية تحاول اللحاق بركب الدول المتقدمة في مجال تكنولوجيا الاعلام والاتصال، من خلال سعيها الى تطبيق الرقمنة في كافة قطاعاتها الادارية بالاستفادة من التجارب العالمية في ميدان تطبيق الرقمنة وهو ما يتجلى من خلال استراتيجيتها للتحول الرقمي منذ سنة 2003 ومواصلتها لذلك المسار الى غاية افاق 2030، ولقد قطعت شوطا لا بأس به في رقمنة عدة قطاعات مستخدمة آليات رقمية تتمثل في الرقابة الالكترونية والخدمة الالكترونية والتوقيع الالكتروني كآليات لمحاربة الفساد الاداري وتعزيز الشفافية الاّ أن هذه التحول يعترضه عدة معيقات .

الخَاتِمَة

الخاتمة:

إن تطبيق نظام الرقمنة في الادارة العامة يعمل إلى حد بعيد في تدعيم الشفافية الإدارية وذلك من خلال بناء الثقة بين الإدارة والمواطن، عبر إتاحة المعلومات للجميع وتقديم المعلومات الكافية بالوسائل الالكترونية التي تضمن سرعة ودقة المعلومة، وفتح المجال بالأساليب التقنية المتطورة إلى ضمان مشاركة المواطن وتفعيل المساءلة في الادارة العامة.

شكلت هذه الدراسة محاولة للإجابة عن التساؤل المحوري المتعلق بمدى إسهام الرقمنة في تعزيز الشفافية ومحاربة الفساد داخل الإدارة العامة الجزائرية، وهو تساؤل فرض نفسه في ظل التحولات العميقة التي تشهدها مؤسسات الدولة مع تزايد مطالب المواطن في الحصول على خدمة عمومية نزيهة وفعالة.

وتعد الرقمنة أداة فاعلة في تعزيز الشفافية، بفضل ما تتيحه من آليات تتبع، توثيق، ونشر للمعلومات، بما يُمكّن من كسر احتكار المعطيات وتقليص التلاعبات الفردية. كما تُمكّن من الحد من الاحتكاك المباشر بين المواطن والموظف، مما يساهم عمليًا في خفض فرص الرشوة والمحسوبية، وهي أبرز صور الفساد الإداري.

إلا أن مساهمة الرقمنة في محاربة الفساد لا يزال محدودًا نسبيًا، بسبب جملة من العراقيل التي تعيق تفعيل أثرها الإيجابي، من بينها: ضعف البنية التحتية الرقمية، غياب استراتيجية رقمية وطنية موحدة، مقاومة التغيير داخل الإدارات التقليدية، فجوات قانونية وتنظيمية، نقص الكفاءات المؤهلة رقمياً.

وبالتالي، فإن الرقمنة في الجزائر قد حققت إسهامًا جزئيًا في تعزيز الشفافية، لكنه غير كافٍ للقضاء على الفساد بشكل فعلي، مما يستوجب إصلاحات عميقة، وعليه، تُعد الرقمنة ضرورة وليست خيارًا، لكنها لا تكفي وحدها ما لم تُقرَن بإرادة سياسية حقيقية، وتأهيل إداري وقانوني ومجتمعي موازٍ، لضمان تحوّل فعلي نحو إدارة عمومية عصرية، شفافة، وخالية من الفساد.

ومن خلال دراستنا لهذا الموضوع توصلنا إلى مجموعة من **النتائج** التالية:

- الرقمنة تساهم بشكل فعال في تقليص مظاهر الفساد، عبر تقليص التفاعل البشري المباشر، وتسهيل تتبع العمليات الإدارية، وليس القضاء عليه نهائيا.
- رغم الخطوات المتخذة لتطبيق الرقمنة في الإدارة العامة الجزائرية، الاّ أنها تمشي بوتيرة بطيئة ومتفاوتة بين القطاعات.
- هناك جهود كبيرة من أعلى هرم في السلطة لإدخال الرقمنة في كل الإدارات العامة وحتى الخاصة.

ولتحقيق تحوّل رقمي فعّال يعزز الشفافية ويحارب الفساد في الادارة العامة، توصي الدراسة **بالاقتراحات التالية:**

- سن قوانين وتشريعات صارمة لتتناسب مع مختلف حالات الفساد والتشديد في معاقبة كل من يساهم في الفساد مهما صغر لردع الآخرين؛
- نشر الثقافة الإلكترونية لدى المواطنين للتعامل مع كل ما هو الكتروني.
- تعزيز التكوين الرقمي للموظفين العموميين؛
- تعميم الخدمات الإلكترونية وتحديث المنصات الرقمية الرسمية؛
- إشراك المجتمع المدني في تقييم الأداء الرقمي والرقابة على الإدارة؛
- تقييم دوري للمشاريع الرقمية بغرض معرفة مدى فعاليتها، ومعالجة الاختلالات؛
- العمل على تقنين تطبيق الإدارة الإلكترونية لأن وجود قوانين والأنظمة تنظم المعاملات الإلكترونية يبعث بالثقة والأمان للموظف والمواطن وبالتالي ضمان نجح عملية التحول.
- ضرورة القيام بالحملات التوعية داخل المؤسسات والمرافق العامة للتعريف بالمخاطر والآثار السلبية للفساد الإداري .
- بما اننا في دولة مسلمة فيجب العمل على تقوية الوازع الديني للأفراد بأهمية مكافحة الفساد باعتباره آفة خطيرة تهدد كيان المجتمع من خلال المساجد والمؤسسات التعليمية ووسائل الإعلام وغيرها من القنوات؛

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: النصوص القانونية

القوانين:

- قانون رقم 06-01 المؤرخ في21 محرم عام 1427هـ الموافق لـ 20-02-2006 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، ج.ر.ج.ج، العدد14، الصادر في: 08 مارس2006.
- قانون رقم 15-04 المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1436 الموافق 01 فبراير سنة 2015، يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكتروني، ج.ر.ج.ج.، العدد 06، 2015.

ثانيا: الكتب

- إبراهيم أنس وآخرون، المعجم الوسيط، معجم اللغة، ط2، ج2، دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان.
- حريزي منال، مدخل إلى الإدارة الإلكترونية، دراسة في المفاهيم، التجارب الغربية والعربية، تجربة التحول الإلكتروني في الجزائر، دار النشر الجامعي الجديد، الجزائر، ط1، 2025.
- عبد الله علي الكبير وآخرون، معجم لسان العرب لابن منظور، المجلد 05، الجزء 46، 1981.
- علاء الطاهر، الحكومة الإلكترونية بين النظرية والتطبيق، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
- علاء عبد الرازاق السالمي، الادارة الإلكترونية، دار وائل للنشر، عمان،2008.
- مجمع اللغة العربية، المعجم، مكتبة الشروق الدولية، ط4، 2004.
- محمد سمير أحمد، الإدارة الإلكترونية، دار المسيرة، عمان، الأردن، ط1، 2009.
- محمد، بن فوزي الغامدي، الإدارة الالكترونية، (ب د ن).
- محمود محمد معابرة، الفساد الإداري وعلاجه في الشريعة الإسلامية – دراسة مقارنة بالقانون الإداري، دار الثقافة للنشر ولتوزيع، عمان، ط 4، 2011، ص 72.
- مزهر شعبان العاني، شوقي ناجي جواد، الإدارة الإلكترونية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2010.

ثالثا: الأطاريح والمذكرات الجامعية:

أ- الأطاريح:

- عبد القادر عبان، تحديات الإدارة الالكترونية في الجزائر- دراسة سوسيولوجية ببلدية الكاليتوس العاصمة، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، تخصص إدارة وعمل، جامعة بسكرة، 2016.
- عبده نعمان الشريف، الحكومة الإلكترونية كاستراتيجية لإعادة صياغة دور الدولة ووظائف مؤسساتها -الواقع والتحديات. -حالة دول مجلس التعاون الخليجي، أطروحة الدكتوراه، تخصص إدارة الأعمال، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، 2009.
- فوزية صادقي، دور الرقمنة في تحسين الخدمة العمومية في الجزائر، -دراسة تحليلية للجماعات المحلية-، اطروحة دكتوراه، تخصص اعلام واتصال، جامعة قسنطينة 3، كلية علوم الاعلام والاتصال السمعي، 2020-2021.

ب- المذكرات الجامعية:

- أسماء زقلوي، أسماء بن عومر، أهمية الرقمنة الالكترونية في تحسين أداء الخدمات المقدمة للمتعاملين في المركز الوطني للسجل التجاري، دراسة حالة الفرع المحلي لولاية ادرار، رسالة ماستر، تخصص مالية المؤسسة، جامعة أحمد درارية أدرار، كلية علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية، 2020-2021.
- بركان فرحات، الإدارة الرقمية ودورها في مكافحة الفساد الإداري، رسالة ماستر، تخصص: دولة ومؤسسات، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة يحي فارس بالمدية، الجزائر، 2019-2020.
- طارق ماهر هاشم عمار، الرقابة الداخلية وأثرها في تعزيز الشفافية الإدارية في مؤسسات التعليم العالي قطاع غزة، مذكرة ماجستير في إدارة الأعمال، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، 2015.

- عمر موسى جعفر القريشي، أثر الحكومة الالكترونية في الحد من ظاهرة الفساد الاداري، مذكرة ماجيستير في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة النهرين، العراق، 2012.
- مهري سهيلة، المكتبة الرقمية في الجزائر، دارسة الواقع وتطلعات للمستقبل، مذكرة ماجستير، تخصص اعلام مهني وتقني، جامعة منتوري بقسنطينة، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، 2005-2006.
- نعيمة محمد حرب، واقع الشفافية الإدارية ومتطلبات تطبيقها في الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2011.

رابعا: المقالات العلمية والدراسات:

- إيناس عباس يونس الفتلاوي، مظاهر الفساد الإداريِّ والماليِّ وسبل مواجهته... دراسة نظريَّة، مجلة هيأة النزاهة/ دائرة التحقيقات، العدد 10، 2017.
- بركنو نصيرة، ثابتي الحبيب، دور الحكومة الإلكترونية في مكافحة الفساد الإداري: حالة الجزائر، مجلة بحوث الادارة والاقتصاد، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، المجلد01، العدد 02، 2019.
- بريزة، بوزعبيب، الرقمنة ودورها في عصرنة التعليم العالي في الجزائر، مجلة جودة الخدمة العمومية للدراسات السيسيولوجية والتنمية الإدارية مخبر سوسيولوجية جودة الخدمة العمومية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، الجزائر، المجلد 05، عدد02، 2022.
- بلقاسم بومعزة، كمال عقريب، الإدارة الإلكترونية كدعامة لعصرنة البلدية دراسة بلدية حجرة النصّ، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيبازة، العدد 02، جانفي 2020.
- حميدوش علي، بوزيد حميد، اقتصاديات الاعمال القائمة على الرقمنة "المتطلبات والعوائد" تجارب دولية-"دروس وعبر"، المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي، العدد01، المجلد08، ديسمبر 2020.

- حنان مزهود، دور الشفافية الإدارية في الوقاية من إهدار المال العام، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة الشهيد حمة لخضر ،الوادي، الجزائر، المجلد09، العدد03، ديسمبر 2018.
- حيمر فتيحة، الشفافية كآلية للحد من الفساد، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة قسنطينة03، العدد 24، جوان 2017.
- خالد قاشي وآخرون، استراتيجية "الجزائر الإلكترونية 2013"، فجوة النظرية والتطبيق، مجلة "الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد 04.
- خديجة قمار، الرقمنة الإدارية في الجزائر بين حتمية الانتقال ومعوقات التطبيق، مجلة المفكر، المجلد 18، العدد01، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، الجزائر.
- رقاب محمد، رقمنه قطاع الإدارة ودوره في الحد من ظاهرة الفساد الاداري، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي شريف بوشوشة أفلو، الجزائر، المجلد 06، العدد خاص، 2023.
- السبتي آسيا، دور الإدارة الرقمية في تحسين وتطوير العمل الإداري في الجزائر، مجلة الدراسات القانونية التطبيقية، جامعة الاخوة منتوري قسنطينة1، الجزائر، المجلد02، العدد 01، 2024، ص 08.
- سعيد مقدم، واقع ومقتضيات تنمية الإدارة العمومية في الجزائر، مجلة المدرسة الوطنية للإدارة، المجلد 03، العدد 02، الجزائر، 1993.
- سلامي نادية، الإدارة الإلكترونية كأساس لترقية الخدمة العمومية في الجزائر (الدور والتحديات)، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عباس لغرور خنشلة، الجزائر، العدد04، جوان 2015، ص202-203.
- سلمى ديلمي، عادل بن عامر، تفعيل الإدارة الالكترونية كألية لتطوير الخدمة العمومية في الجزائر، ملتقى: رقمنة خدمات المرفق العام في الجزائر: الواقع، الآفاق، التحديات، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ألمانيا / برلين، إعداد وتنسيق: د. لبيد عماد / د .موزاي بلال، 2021، ط1.

- شريفة يوسف الزين، إشراق مناد، دور الإدارة الإلكترونية في محاربة الفساد الإداري، مجلة الدراسات الأكاديمية، المركز الجامعي شريف بوشوشة أفلو، الجزائر، المجلد 03، العدد 03، 2021، ص154.
- صالح عبد عايد العجيلي، ناظر أحمد المنديل، دور الشفافية في الحد من الفساد الإداري، مجلة العلوم القانونية، جامعة بغداد، كلية القانون، 2018، ص211.
- صراع سعاد، بومدين حسين، واقع الرقمنة في الإدارة الجزائرية، المجلة الجزائرية للمالية العامة، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، المجلد15، العدد01، 2025.
- صليحة حدوش، دور رقمنة الإدارة المحلية في إضفاء الشفافية وتعزيزها في الجزائر، مجلة صوت القانون، جامعة البليدة، الجزائر، المجلد 07، العدد 03، 2021.
- عبد الحليم، بن مشري، وعمر، فرحاتي، الفساد الإداري مدخل مفاهيمي، مجلة الاجتهاد القضائي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد05، 2009.
- عبد اللاوي عبد السلام، أهمية الرقمنة الادارية في عصرنة وتفعيل الخدمة العمومية بالجزائر، مجلة صوت القانون، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، الجزائر، العدد 07، 2017.
- فضيلة بوطورة، نوفل سمايلي، تأثير ظاهرة الفساد الاداري على حقوق الانسان والتنمية البشرية في الجزائر مع إشارة لأهم الوسائل القانونية لمكافحته، مجلة مركز حكم القانون ومكافحته، جامعة العربي التبسي، الجزائر، 2019.
- لمياء مختار عبد الحميد، البيانات المفتوحة بمواقع الجامعات الحكومية المصرية: المجلة الدولية لعلوم المكتبات والمعلومات، كلية الآداب، جامعة حلوان، مصر، العدد 02، 2023.
- محسن الصباحي، الادارة الالكترونية (الرقمنة) كآلية لمكافحة الفساد الاداري ورافعة للنموذج التنموي الجديد، مجلة الباحث للدراسات والأبحاث القانونية والإدارية، العدد 40، مارس 2022، ص49-50.
- محمد بن محمد أحمد الحربي، درجة الالتزام بممارسة الشفافية الإدارية لدى الأقسام الأكاديمية في كلية التربية بجامعة الملك سعود، المجلة الدولية التربوية المتخصصة، الاردن، المجلد 01، العدد 06، 2012،ص 312.

- مسعود البلي، سارة أوجحيح، نحو رقمنة الادارة العمومية في الجزائر –قطاعي التعليم العالي والجماعات المحلية أنموذجا، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، جامعة باتنة1، الجزائر، المجلد6، العدد01، جانفي 2021،.
- مومني فايزة، بن سويسي خيرة، الخدمات الإلكترونية كآلية لمكافحة الفساد الإداري، مجلة القانون والعلوم السياسية، المركز الجامعي صالح أحمد بالنعامة، الجزائر، المجلد09، العدد 02، 2023.
- نويس نبيل، صرياك مسعودة، دور مبدأ الشفافية كتدبير وقائي لمكافحة الفساد في الجزائر بحسب القانون رقم 06-01 مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية. معهد الحقوق والعلوم الاقتصادية. المركز الجامعي سي الحواس بريكة -- العدد الثاني—ديسمبر 2018.
- هشام عبد السيد الصافي محمد بدر الدين، الشفافية الادارية ومكافحة الفساد الإداري، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، جامعة حلوان، مصر، المجلد 10، العدد01، 2020.
- وهيبة بلباقي، مديحة الفحلة، مبدأ الشفافية في تسيير الشؤون العامة الإدارية، مجلة الحقوق والحريات، جامعة محمد خيضر بسكرة، المجلد 10، العدد01، 2022.
- ياسمينة بغريش، الإدارة الالكترونية بين الدوافع والأهداف، مجلة الباحث الاجتماعي، جامعة قسنطينة 2 عبد الحميد مهري، الجزائر، العدد13، 2017.

خامسا: المداخلات

- بلقاسمي خالد، دهيمي عمر، مظاهر التحول الرقمي في الجزائر –عرض تجربة الجزائر–، مداخلة في ملتقى وطني بعنوان: جودة الخدمات في ظل التحول الرقمي والإدارة الالكترونية في المؤسسات الجزائرية رهانات وتحديات تقييم الواقع واستشراف الواقع، جامعة البويرة.
- عاتي يمينة، الفساد وتأثيره على التنمية الاقتصادية، مداخلة في ملتقى وطني بعنوان: الفساد الإداري والمالي مفاهيمه، أسبابه وأشكاله وآثاره على التنمية الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر –بسكرة، المنعقد يومي 25/24/ أفريل 2018.

- منال صبحي محمد الحناوي، الاستراتيجية الأمنة لمحكومة الالكترونية لمؤتمر السادس لجمعية مكتبات والمعلومات السعودية حول بيئة المعلومات الأم المفاهيم والتشريعات والتطبيقات، الرياض 6-7-2010.
- فاكية سقني، الإدارة الإلكترونية كآلية لتجويد الخدمة العمومية المحلية- مصلحة الحالة المدنية ومصلحة البيومترية نموذجا-، ملتقى: رقمنة خدمات المرفق العام في الجزائر: الواقع، الآفاق، التحديات، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ألمانيا / برلين.
- الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي في الجزائر من أجل جزائر رقمية 2030، محافظة الرقمنة الجزائرية، حيدرة – الجزائر 2024.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
مقدمة	01
الفصل الأول :الاطار النظري والمفاهيمي للرقمنة والشفافية والفساد الإداري	
المبحث الأول: الرقمنة وأبعادها في الإدارة العامة	06
المطلب الأول: مفهوم الرقمنة	06
الفرع الأول: تعريف الرقمنة في الإدارة العامة ونشأتها	06
أولا: نشأة الرقمنة (الإدارة الإلكترونية)	06
ثانيا: تعريف الرقمنة في الإدارة العامة	07
الفرع الثاني: خصائص وأهداف الرقمنة في الإدارة العامة	09
أولا: خصائص الرقمنة في الإدارة العامة	09
ثانيا: أهداف الرقمنة في الإدارة العامة	10
المطلب الثاني: متطلبات تطبيق الرقمنة في الإدارة العامة ودوافع التحول الرقمي	12
الفرع الأول: متطلبات تطبيق الرقمنة في الإدارة العامة	12
أولا: متطلبات سياسية	12
ثانيا: متطلبات قانونية	12
ثالثا: متطلبات ادارية	13
رابعا: متطلبات تقنية	13
خامسا: المتطلبات المالية	14
الفرع الثاني: دوافع ومبررات التحول الرقمي	14
المبحث الثاني: الفساد الاداري والشفافية في بيئة عمل الإدارة	16
المطلب الأول: الفساد الإداري والشفافية	16
الفرع الأول: مفهوم الفساد الاداري	17
أولا: تعريف الفساد الإداري	17
ثانيا: أشكال الفساد الاداري وآثاره	18
ثالثا: واقع الفساد في الإدارة الجزائرية	21

الفرع الثاني: مفهوم الشفافية	22
أولا: تعريف الشفافية وأهميتها في الادارة العامة	22
ثانيا: أسس قيام الشفافية	26
المطلب الثاني: العلاقة بين الشفافية والفساد الإداري	27
الفرع الأول: أثر الشفافية على محاربة الفساد الإداري	28
الفرع الثاني: الشفافية ودورها في محاربة الفساد الاداري	29
خلاصة الفصل	31
الفصل الثاني: واقع تطبيق الرقمنة كآلية للشفافية ومحاربة الفساد الإداري في الجزائر	
المبحث الأول: واقع تطبيق الرقمنة في الإدارة العامة الجزائرية	34
المطلب الأول: استراتيجية الجزائر في التحول الرقمي وتحدياتها	34
الفرع الأول: استراتيجية الجزائر الالكترونية	34
أولا: استيراتيجية e-Algérie 2003	34
ثانيا: استراتيجية الجزائر الالكترونية 2025-2030	37
الفرع الثاني: تحديات تطبيق الرقمنة ومعوقاتها	40
أولا: تحديات تطبيق الرقمنة	40
ثانيا: معوقات تطبيق الرقمنة	41
المطلب الثاني: نماذج لرقمنة الإدارة العامة في الجزائر	39
الفرع الأول: رقمنة الجماعات المحلية (البلدية)	42
الفرع الثاني: رقمنة قطاع العدالة	44
الفرع الثالث: رقمنة قطاع البريد والمواصلات وبعض القطاعات الاخرى	46
المبحث الثاني: الآليات الرقمية لتعزيز الشفافية ومحاربة الفساد الاداري وتحديات تطبيق الرقمنة	50
المطلب الأول: تجارب دولية لتطبيق الرقمنة	50
الفرع الأول: تجربة كوريا الجنوبية وسنغافورة	50
الفرع الثاني: تجربة الولايات المتحدة الأمريكية	52

المطلب الثاني: الآليات الرقمية لتعزيز الشفافية ومحاربة الفساد الاداري	53
الفرع الأول: الرقابة الالكترونية	53
الفرع الثاني: الخدمة الإلكترونية	57
الفرع الثالث: التوقيع الإلكتروني	59
خلاصة الفصل	63
الخاتمة	65
قائمة المصادر والمراجع	68
فهرس المحتويات	76

الملخص

تعتبر الرقمنة أسلوبا إداريا جديدا يتماشى وتطورات التكنولوجيا الرقمية وقد ساهم تطبيقها في العمل الإداري إلى زيادة اتقان العمل، وتبسيط الإجراءات والسرعة في العمل وتقديم الخدمات، كما ساهمت أيضا في مكافحة الفساد الإداري عبر ما توفره من شفافية ودقة في البيانات بتسهيل عمل الأعوان العموميين والموظفين.

وصار تطبيقها حتمية لا مفر منها وهو ما يتجلى في رقمنة مختلف المصالح العامة مثل رقمنة البلدية، رقمنة قطاع العدالة، رقمنة قطاع البريد والمواصلات وغيرها وهذا بفضل وجود ارادة سياسية للدولة الجزائرية للتوجه للتحول الرقمي.

الكلمات المفتاحية: الرقمنة، الشفافية، الفساد الإداري، الإدارة العامة

Abstract

Digitalization is considered a modern administrative approach aligned with the advancements in digital technology .Its implementation in administrative work has contributed to enhancing work efficiency, simplifying procedures ,accelerating processes, and improving service delivery. Furthermore, it has played a significant role in combating administrative corruption by promoting transparency and data accuracy, thereby facilitating the tasks of public officials and civil servants.

The application of digitalization has become an inevitable necessity, as evidenced by the digital transformation of various public services, such as the digitalization of municipalities, the justice sector, the postal and telecommunications sector, among others. This progress has been made possible thanks to the political will of the Algerian State to pursue digital transformation.

Keywords : Digitalization, Transparency, Administrative Corruption, Public Administration..